جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص:تدقيق و مراقبة التسيير

بعنـوان:

دور الرقابة التجارية الحكومية في تقييم السياسة التجارية للدولة

دراسة حالة الميزان التجاري خلال فترة 2013-2016

من اعداد الطلبة:

كيوص نورة

*شواري خديجة

تحت اشراف: *

د. بوخاري عبد الحميد

نوقشت وأجيزت أمام اللجنة المكونة من السادة الآتية أسماؤهم:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.بوحفص رواني	استاذ محاضر	غرداية	رئيسا
أ د. عبد الحميد بوخاري	استاذ التعليم العالي	غرداية	مشرفا
جيلالي بهاز	استاذ مساعد "أ"	غرداية	مناقشا
بومدين بوداود	أستاذ مشارك	غرداية	مناقشا

السنة الدراسية: 2018/2017

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اهداء

الى روح جدي الطاهرة الذي طالما تمنى ان اصل الى أعلى المراتب العلمية

الى جدتي الغالية حفضها الله و اطال الله في عمرها و ادامها لنا نصحا و دليلا

الى من شقي ليوفر و تعب ليريح و اثر على نفسهُ ليمنح والدي العزيز

والى من حملتني وهنا ووضعتني كرها الى والدتي الكريمة

الى فرح قلبي اخوتي رعاهم الله

الى سندي اعمامي و اخوالي

الى كل اصدقائي دون استثناء

خديجة

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار أما بعد:

أهدي عملي هذا:

إلى من رحلت عن الدنيا دون وداع ولا رجعت إلى من غطى التراب جسدها وحرمني الدهر من نيرات صوتها

إلى من تفنى اسمها في روحي وكلماتها في عروقي إلى العزيزة على قلبي رحمها الله وألهمني الصبر على فراقها

إلى روحي قلبي أمي الغالية

إلى أبي الغالي والعزيز حفظه الله وأطال عمره

إلى زوجة أبي

إلى اخوتي وأخواتي . حنان . هشام وليد . أمير . ياسين .

إلى الكتاكيت عيسى خير الدين . محمد . مرام نور الهدى

إلى جميع الأقارب والأصدقاء وخاصة خالاتي وأخوالي كل واحد بإسمه

وإلى زوج أختي مراد وزوجة أخي سمية

وإلى رفقاء في الدرب الذين كانوا لي بمثابة الأخوة خديجة . فاطمة . صليحة مسعودة . أمينة كوثر . سمية .

إلى رفقاء الدراسة كل بإسمه

إلى كل من عرفني وإلى كل من نسيت ذكره ولم أنسى ذكراه

من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة .أساتذتي وأستاذاتي الكرام من المرحلة الإبتدائية إلى مرحلة التعليم العالي.....كل بإسمه

ثورة

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين

الحمد لله الذي وفقنا في دراستنا و أعاننا على اتمام هذا العمل و علمنا ما لم نكن نعلم و كان فضله علينا

عظيم

بعد شكر الله و حمده نتقدم بكلمة الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف د بوخاري عبد

الحميد على ما أسداه لنا من نصح و توجيه و ارشاد حيث كان له أكبر أثر في انجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الأفاضل على توجيهاتهم و نصائحهم القيمة

كما لا أنسى الدكتور عزاوي عمر و السيد غشي العيد و كل طاقم مديرية الجمارك

و كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل

ملخـــــص

الملخص:

من خلال هذه الدراسة حاولنا اظهار الرقابة التجارية و انعكساتها على السياسة التجارية للدولة حيث تطرقنا في بحثنا الى مجموعة من الاجراءات الحكومية و كيفية تنفيذ الرقابة التي تقوم بها الدولة من خلال اجهزتها وقد خصصنا بالذكر مديرية الجمارك بولاية غرداية التي تقوم بمهام عديدة منها مراقبة الصادرات و الواردات و التي تعتمد عليها الدولة في اتخاد القرارات الملائمة لسياستها التجارية .

وتنبع أهمية الدراسة من حيث ان جميع الأعمال تحتاج للرقابة التجارية ،و ذلك من أجل متابعة سير المبادلات التجارية (تصدير و استيرات)، كما تهدف الدراسة الى ابراز اهم الادوات التي تساعد الرقابة التجارية للحكومية في تقييم السياسة التجارية للدولة؛

الكلمات المفتاحية: رقابة تجارية سياسة تجارية اجراءات حكومية

Résumé:

Grace a cette etudy nous avons essaye de montre le contrôle commercial et la reflexion commercial sur la politique commercail d'etat , ou nous avons descute dans notre recherche d'un ensemble de messures gouvernementales de la manière de mettre en œuvre contrôle de l'etat, nous avonsmentionne la direction wailaya dzs douanes de ghardaia, qui effectue de nombreuse tache, il ya compris, control des exportation et des importation, dans l'etat depend pour prendredes decisions

L'importance de l'étude découle du fait que tous les travaux ont besoin d'un contrôle commercial pour suivre les progrès du commerce (exportation et importation) .L'étude vise à mettre en évidence les outils les plus importants qui aident le contrôle commercial du gouvernement à évaluer la politique commerciale de l'État.

Mots clés: **Contrôle Commercial**, **la politique commercail d'etat**.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الاهداء.....	III
الشكر.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال.....	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
قائمة الاختصارات والرموز.....	X
مقدمة.....	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة للرقابة والسياسة التجارية	
تمهيد الفصل الاول.....	05
المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة التجارية والسياسة التجارية	06
المطلب الاول:تعريف السياسة التجارية.....	06
المطلب الثاني:تعريف الرقابة التجارية	18
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	21
المطلب الأول: الدراسات المحلية	21
المطلب الثاني: الدراسات الخارجية.....	23
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة..	23
خلاصة الفصل الاول.....	25
الفصل الثاني الدراسة الميدانية	
تمهيد الفصل الثاني.....	27
المبحث الأول: الاطار المؤسساتي والتشريعي للرقابة التجارية.....	28
المطلب الأول: الاطار المؤسساتي. للرقابة التجارية.....	28
المطلب الثاني: الاطار التشريعي للرقابة التجارية.....	44
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....	48
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.....	48
المطلب الثاني: مناقشة النتائج الدراسة.....	58

خلاصة الفصل الثاني.....	67
الخاتمة.....	69
المراجع.....	72
الملاحق.....	75

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	يوضح ايجابيات وسلبيات كل من السياسة الحمائية والتحرير	11
2-1	أهم أدوات السياسة التجارية	17
1-2	المديريات الجهوية للتجارة	34
2-2	يوضح توزيع الميزان التجاري في الفترة 2013-2014	48
3-2	يوضح توزيع الميزان التجاري للفترة 2014-2015	49
4-2	يوضح توزيع الميزان التجاري في الفترة 2015-2016	50
5-2	يوضح الاتجاه العام	51
6-2	يوضح الواردات لمجمل المنتجات	51
7-2	يوضح مجموع المنتجات الرئيسة	52
8-2	يوضح مجموع المواد المدرجة في الجدول	53
9-2	يوضح مجموع المواد المدرجة في الجدول	54
10-2	يوضح مجموع المواد المدرجة في الجدول	55
11-2	يوضح صادرات خارج قطاع المحروقات	56
12-2	يوضح توزيع بصيغة التمويل	57

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة	32
2-2	الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية غارداية	36
3-2	الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك بغرداية	43
4-2	تطور التجارة الخارجية للفترة **2013-2014**	48
5-2	تطور التجارة الخارجية للفترة**2014-2015**	49
6-2	تطور التجارة الخارجية للفترة **2015-2016**	50
7-2	توزيع الصادرات حسب صيغة التمويل	57

قائمة الاختصارات

الرمز	المصطلح بالانجليزية	المطلح بالعربية
OCDE	Organization for Development and Economic Cooperation	منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي
UE	European Union	الاتحاد الاوروبي
UMC	Moroccan Union Countries	دول الاتحاد المغربي
US	U.S. dollar	الدولار الامريكي
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق
01	PRINCIPAUX PARTENARES DE L'ALGERIE
02	PRINCIPAUX PARTENARES DE L'ALGERI
03	ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR GHOUPES D'UTILISATIO
04	ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR GHOUPES D'UTILISATION
05	ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES
06	ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

مقدمة

توطئة:

يحتل موضوع التجارة وسياساتها وأهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول مكانة مميزة في علم الاقتصاد. إن كل الدول- مهما كان نظامها السياسي وتنظيمها الاقتصادي - تشارك في التبادل الدولي نظرا للتوزيع الطبيعي لموارد و الثروات، اختلاف المناخ، طبيعة التربة، وما إلى ذلك من عوامل. مما جعل كل دولة تتميز بموارد وثروات لا تتوفر في البلاد الأخرى، وهو ما يفسر حاجة كل دولة إلى سواها، وأكسب التبادل صبغة الضرورة، كما مثلت محاولات تنسيق السياسات التجارية الدولية نقطة انطلاق أعمال تكاملية بين عدة دول، نتجت عنها العديد من الاتفاقيات الثنائية، وتوصلت بعض الدول إلى تكوين مناطق للتبادل الحر وأخرى إلى بناء تكتلات اقتصادية. كما ظهرت عدة اتفاقيات ومنظمات دولية تهدف إلى تحقيق نفس الغرض. وقد تسبب الاختلاف حول هذه السياسات في نشوب نزاعات قد تصل إلى الحرب التجارية. ففي عشرينيات القرن الماضي، شهدت التجارة الدولية ازدهارا ملموسا أدى إلى زيادة حجم وقيمة التبادلات الدولية، غير أن الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات حمائية متعددة من بينها التحكم في العملة، فرض القيود الكمية وزيادة معدلات التعريفة الجمركية. ونتج عن هذا التزايد في النزعة الحمائية تراجعا في حجم التجارة الدولية وبات واضحا أن الاستمرار في انتهاج هذه السياسة من شأنه تعميق الأزمة، وان حماية النمو والتوازن الدولي يمر حتما عبر تبني نظام جديد للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية واتباع سياسة تهدف إلى ترقية التعاون و التبادل الدولي. لذلك، سعت عدة دول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل قيام منظمة دولية مهمتها تنظيم السياسات التجارية الدولية، تسهيل التجارة والحد من الإجراءات الحمائية.

. الاشكالية العامة:

فيما يتمثل دور الرقابة التجارية الحكومية في تقييم السياسة التجارية للدولة؟

و للإجابة على الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- ما هي عمليات الرقابية التجارية التي تمارس على الميزان التجاري ؟

2- ما هي الوسائل التي تطبقها الجمارك للحصول على رقابة تجارية مثلى ؟

3- كيف يمكن للرقابة التجارية للمديرية الجمارك ان تساهم في تقييم السياسة التجارية؟

ج. فرضيات الدراسة:

1- الإجراءات الرقابية التجارية تتمثل في تنفيذ الخطط و تحديد الأهداف من خلال عمليات فحص و معاينة المنتجات ؛

2- للرقابة الكمية و نظام الإيجار للدولة أهمية كبيرة في الرقابة التجارية و إدرة الجمارك ؛

3- تساهم الرقابة التجارية للميزان التجاري والصادرات و الواردات من طرف مديرية الجمارك في تقييم السياسة التجارية الدولية؛

. مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية:

- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع للاستفادة منها مستقبلا؛

- اهتمامنا الخاص بكل ما هو جديد وحديث

مبررات موضوعية:

- الالمام أكثر لاداوت السياسة التجارية والاقتصادية ومنها سياسة الدولة؛

- التوسع في التص على المستوى الكلي؛

. أهمية الدراسة واهدافها:

تنبع أهمية الدراسة من حيث ان جميع الأعمال تحتاج للرقابة التجارية ،و ذلك من أجل متابعة سير المبادلات التجارية (تصدير و استيرات)، في التجارة الدولية للتأكد من الإلتزام بأداء المهام و التأكد من أن الأعمال يتم انجازها بالشكل الصحيح وهي بالتالي تعتبر مكملة للسياسة التجارية يحث هذه الاخيرة تقوم بتنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال ادوات معينة لتحقيق اهداف محددة.

كما تتجلى أهداف الدراسة من خلال ما يلي:

- التعرف على مختلف مركبات هيكلي للصادرات والواردات؛

- ابراز اهم الادوات التي تساعد الرقابة التجارية للحكومية في تقييم السياسة التجارية للدولة؛

- اثراء المكتبة الجامعية

. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الحدود الزمنية في هذه الدراسة من 2018/02/01 الى غاية 2018/05/15.

- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في مديرية الجمارك بغرداية.

. منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اختبار الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مصادر البيانات المقدمة من طرف مديرية الجمارك وكذا تحليليها و مناقشتها للكشف عن مدى تاثير الرقابة التجارية الحكومية على السياسة التجارية للدولة

. صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات الحديثة في هذا الموضوع؛
- عدم وجود دراسات حاولت التطرق الى الرقابة التجاري الحكومية؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة محل الدراسة؛
- قلة المراجع بالنسبة للموضوع عامة و الرقابة التجارية خاصة

. تقسيمات البحث:

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تناول هذا البحث فصلين، تسبقهم في ذلك مقدمة تليهم خاتمة أما محتوى الفصلين فكان كالتالي:

الفصل الأول : تطرقنا فيه الى الاطار النظري للرقابة التجارية و السياسة التجارية حيث تناولنا في المبحث الاول مفهوم السياسة التجارية و الرقابة التجارية حيث في المطلب الاول تكلمنا على مفهوم السياسة التجارية واهم ادواتها اما في المطلب الثاني فتناولنا كذلك مفهوم الرقابة التجارية والتطرق لاهم ادواتها، وفي المطلب الاخير حاولنا ايجاد العلاقة التي تربط الرقابة التجارية بالسياسة التجارية اما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى الدراسات السابقة المتنوعة من محلية و اجنبية و التعقيب على هذه الدراسات

الفصل الثاني :خصصناه للجانب التطبيقي من خلال عرض المبحثين حيث تناولنا تقديم المؤسسة محل الدراسة و كذا الهيكل التنطيمي لها كما تناولنا عرض و مناقشة النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة للرقابة والسياسة التجارية

تمهيد:

تعتبر السياسة التجارية احدى أهم ادوات السياسة الاقتصادية للدولة في الوقت الراهن، وتختلف ادوات تطبيقها حسب نوع السياسة المتبعة و كما ان الرقابة التجارة تعتبر كنظام مفيد ومساعد على قيادة المؤسسة، لأنه يراقب فعالية النشاط والوسائل للوصول الى الاهداف المرغوب فيها، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة والرقابة التجارية الحكومية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة التجارية الحكومية والسياسة التجارية للدولة

سنتطرق في هذا المبحث للأدبيات النظرية للموضوع فقد تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول متعلق بعموميات حول الرقابة التجارية للدولة، والمطلب الثاني خصصناه لمفهوم الرقابة التجارية الحكومية.

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية

سنتناول في هذا المطلب عموميات حول السياسة التجارية الدولية و الرقابة التجارية الحكومية وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية

يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، وبالتالي مجمل المبادلات بين الوسطين الداخلي والخارجي، وقد قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر منها:

تعرف السياسة التجارية على انها: "احدى فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الداخلية والخارجية من خلال ادوات معينة لتحقيق اهداف محددة"[1]

قد تعرف ايضا على انها: "اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية ام حمائية)، وتعبر عن ذلك باصدار تشريعات واتخاذ القرارات والاجراءات التي تضعها موضع التطبيق"[2]

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية: مجموعة الوسائل التي تلجا اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق اهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي اليه عادة وهو تنمية الاقتصاد القومي الى اقصى حد ممكن وقد ترمي الى تحقيق اهداف اخرى فرعية مثل: تحقيق التوظيف الكامل ، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف و اقرار التوازن في ميزان المدفوعات.[3]

يمكن تعريف السياسة التجارية على انها: مجموع الاجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق اهداف معينة.[4]

---

[1] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي "النظرية و السياسة"، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان ، الاردن، 2011، ص 69

[2] طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في نظام الاقتصادي الإسلامي، دار النفاس للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص44.

[3] عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص 213.

[4] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 229.

تعرف سياسة التجارية على أنها:

- مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف.
- اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.
- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل فبتجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.
- تعني مجموعة الأساليب وأدوات التي تتخذها الدولة للحد من الواردات أو لتشجيع الصادرات .
- وهي مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الإقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا ولتحقيق أهداف معينة.

ينحصر الاهتمام في السياسة التجارية trade poulisy بموضوع الحماية و الحاجة إليها، أي أن الدولة تتدخل و تطبيق أدوات السياسة التجارية لغرض حماية الاقتصاد المحلي.[1]

ويمكن القول ان السياسة التجارية ومن خلال مجمل التعاريف السابقة تعبر عن مختلف الادوات

و الاجراءات التي تلجأ إليها الدولة من اجل التاثير على التجارة الخارجية و تنميتها و تطويرها وايضا تحقيق اهداف اقتصادية كلية.

و بالتالي فان الحكومات تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية والتي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية تتمثل في:[2]

-الرسوم الجمركية: وهي ضرائب على السلع المستوردة؛

-الحصص على الواردات: والتي تضع حدا اقصى للكميات في سلعة ما و التي يسمح بها للدخول الى الدولة؛

-دعم الصادرات: حيث تدفع الحكومة للمصدرين مبلغا من الاموال على كل واحدة من المتجات التي يقومون بتصديرها و ذلك بغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج؛

-الرقابة على الصرف: وفيه تقوم دولة ما بتقييد قدرة مواطنيها على تحويل اموالهم الى عملات اجنبية

الفرع الثاني: أنواع وأدوات السياسة التجارية

يمكن ان نميز نوعين من السياسات التجارية تتمثلان في الحرية والحماية.

[1] بوحفص رواني، آليات الرقابة التجارية في مقياس التدقيق و رقابة النظام التجاري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير محاضرة 2، ص12.

[2] مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل للسياسات"، تعريب "محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية"، دار المريخ، الرياض، 2007، ص27 .

1. أنواع السياسة التجارية

أ. سياسة الحرية:

تقوم هذه السياسة على اساس حرية انتقال عوامل الانتاج من دولة الى أخرى و ترك التجارة حرة دون قيود او عراقيل، اذ يرى انصار هذا المذهب ان التجارة الخارجية تقوم نتيجة الاختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الانتاج التي توجد في كل دولة فمثلا امريكا فيها رؤوس أموال، الهند و الصين العمالة، استراليا الارض، بوجود الحرية التجارية يمكن انشاء مشاريع في هذه الدول كل حسب قدراته وموارده، يورد انصار هذا المذهب الحجج التالية لتدعيم وجهة نظرهم.[1]

– ان سياسة الحرية التجارية الدولية تؤدي الى زيادة الدخل القومي نتيجة للتخصص الدولي وهذا يعني الاتجاه نحو الانتاج المجدي الذي يحقق فوائد جمة منها على سبيل المثال حصول الافرد على السلع المستودة بتكلفة اقل؛

– ان سياسة حرية التجارة تمنع قيام احتكارات او تجعل على الاقل قيامها صعبا، و بالتالي شيوع جو المنافسة الذي يؤدي دفع المنتجين لتطوير وتخيض التكاليف الى اقل حد ممكن وفي النهاية خفض اسعار السلع، وذلك لان وجود قيود على التجارة يؤدي الى رفع اسعار السلع وبالتالي تحمل المستهلك لهذه الزيادة في الاسعار الناتجة عن الرسوم الجمركية على الواردات.

ب. السياسة الحمائية:

يتمثل هذا المذهب في الوجه المخالف للحرية اي تقييد الحركية التجارية الدولية من خلال استعمال جملة من الاجراءات خدمة لمصالح معينة وسياسات موجهة.

لا ينكر انصار هذا المذهب ما لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي وتقسيم العمل، وان التجارة تقوم على اساس وجود فروق نسبية في تكاليف الانتاج ما بين دولة و اخرى، الا انهم يرون ان هناك اهدافا ذات الاهمية الخاصة للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها ولو أدى ذلك الى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي.[2]

يعتقد ايضا انصار الحماية او التدخل انه ما دامت الثورة التكنولوجية و العلمية قادرة على اطفاء او ازالة تلك الاختلافات في الميزة النسبية فان ذلك سوف يؤدي الى تضييق ثغرة التكاليف النسبية وبالتالي ازدياد الضغط من فرض قيود على التجارة، وذلك لتاكيد وجهة نظرهم فان انصار هذا المذهب يوردون الحجج التالية:[3]

[1] جاسم محمّد، التجارة الدولية، دار الزهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2008، ص126.

[2] نفس المرجع، ص 126.

[3] جاسم محمّد، مرجع سبق ذكره، ص 127.

✓ تقييد التجارة من اجل حماية الصاعة الناشئة:

من المعروف ان تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لاي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية مرتفعة بحيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الدولية، لذلك فان من حق هذ الصناعة على الدولة الوقوف الى جانبها لحمياتها من المنافسة الاجنبية لهذا تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة الى التدخل اما برفض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة والمشابهة للانتاج المحلي او ممارسة نوع من الحماية الاغلاقية ومنع استيراد هذه السلع.

وتتلخص هذه النظرية في أنه يجب على الدول أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها والا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة صناعات الدول المتقدمة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة.[1]

تقييد التجارة من شانه ان يؤدي الى زيادة فرص العمل وبالتالي زيادة نسب العمالة وتقليل البطالة وذلك لان فرض الحماية يزيد من الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الطلب على الايدي العاملة نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الانتاجية على ان هذه الامور اكثر ما يكون صالحا في الدول ذات التجمعات السكانية الكبيرة، لان لذلك علاقة بالطاقة الاستيعابية للسوق المحلي.

✓ **الحماية بغرض تنويع الانتاج:**

ذلك ان التخصص له مخاطر عالية لان الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد، اما الحماية فانها تساعد على التنويع و بالتالي تجنب الاعتماد على منتج واحد.

✓ **الحماية بغضر الحصول على ايرادات ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات:**

حيث تلجأ العديد من الدول النامية او التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات، الى تطبيق سياسة الحماية للحصول على ايرادات للخزينة من خلال الرسوم الجمركية.

✓ **الضريبة تحسن الميزان التجاري:**

ان حجة استخدام الضريبة لتحسين الميزان التجاري تدعي أن فرض الضريبة سيؤدي الى خفض الواردات من السلع، ومع افتراض بقاء الصادرات ثابتة بدون تغيير، فإن النتيجة هي تحسن في الميزان التجاري (انخفاض في الورادات مع بقاء الصادرات ثابتة)، وكما هو معروف اذا كانت قيمة الصادرات أعلى من قيمة الورادات فان هذا يشير الى وجود فائض في الميزان التجاري، اما اذا كانت قيمة الواردات اعلى من قيمة الصادرات فان هذا

[1] Duclophan, l'economie mondiale, CUJAS , PARIS , 1993 , P126.

يدل على وجود عجز في الميزان التجاري، اما اذا فرضت الضريبة وانخفضت الواردات وبقيت الصادرات ثابتة فان العجز التجاري ينخفض او قد يتحول العجز الى فائض. [1]

لكن من الممكن ان تكون النتيجة عندما لا يؤخذ في الحسبان الانعكاسات الاقتصاديةو السياسية عدم وجود تحسن في الميزان التجاري ومن امثلة على ذلك:[2]

- عندما تقوم الدولة بفرض ضريبة على واردات سلعة معينة فانها تحقق بعض المكاسب ولكن اذا قام الشريك بالثار والانتقام بفرض ضريبة على السلع المستوردة من الدولة، فان الامور ستعود الى الوضع الذي كان سائدا عند بدء فرض الضريبة او قد يكون اكثر سوءا وتخسر كل من الدولتين.
- عندما تفرض الدولة ضريبة على واردات سلعة معينة، فان هذا السلوك يؤدي الى رفع سعر السلعة محليا وبقليل من الطلب عليها وتخفض الكميات المستوردة منها وهذا يؤدي الى نقص في صادرات الدولة الاجنبية وانخفاض دخلها القومي مما ينقص من قدرتها على شراء البضائع المستوردة من الدول.
- نقص في صادرات الدولة اذا كانت الواردات التي تم ايقافها الان هي مدخلات في عملية الانتاج صادرات الدولة.
- نقص في الصادرات وزيادة في الواردات للدولة وذلك بسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية.
- نقص في الصادرات وزيادة في الواردات للدولة وذلك بسبب ارتفاع الضغوط التضخمية الموجودة فيها. ونظرا لان فرض الضريبة على السلع المستوردة يؤدي الى تحول الطلب في الداخل على السلع المنتجة محليا في الدولة ، فانه من الممكن ان يولد الطلب الجديد ضغطا على الاسعار و يدفعها الى الارتفاع خاصة اذاكانت الدولة في وضع قريب من وضع التوظيف الكامل، واذا ظهرت الميول التضخمية في الاقتصاد الوطني، فان شركات الدولة تصبح اقل قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية والاسواق المحلية امام سلع البلدان الاخرى.

خلاصة القول من خلال تطرقنا لمختلف المذاهب الحرية و الحمائية في الواقع يشر الى انه ليس هناك دولة تتبع مذهب بحد ذاته بل مزيج من السياستين باسلوب مدروس يتماشى مع توجهات هذه الدول.

والجدول الموالي يلخص جملة من الايجابيات و السلبيات للسياسة الحمائية و الحرية

[1] علي عبد الفتاح، ابو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات و سياسات"، دار المسيرة، طبعة2، عمان، الاردن، 2010، ص 361.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار، نفس المرجع السابق، ص ص 361-362

الجدول رقم (1-1) يوضح ايجابيات و سلبيات كل من السياسة الحمائية والتحرير

	السياسة الحرية التجارية	السياسة الحمائية
الايجابيات	-زيادة الدخل القومي. -التخصص الدولي. -تنمية روح الابداع و الابتكار. - الانفتاح على الاسواق الخارجية. - تمنع الاحتكارات. - تطوير الانتاج. -اسعار السلع المستوردة تكون اقل من اسعار السلع الممنتجة محليا.	-حماية الصناعات الوطنية الناشئية من المنفسة الاجنبية -تنويع الانتاج. - الحصول على الايرادات في ميزان المدفوعات. -مواجهة سياسة الاغراق التي تعني بيع المنتجات الاجنبية للاسواق المحلية باسعار اقل من الاسعار التي تباع بها في سوق الدولة الام .
السلبيات	-تعرض بعض الصناعات للمشاكل بسبب المنافسة الخارجية. -ارتفاع معلدلات البطالة. -تعرض المؤسسات المحلية للمنافسة الشديدة خاصة اذا لم تكن مستعدة لها. - انخفاض الفترة الشرائية في حالة ارتفاع السلع المستوردة.	-تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية . -ارتفاع الاسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية. - القضاء على المنافسة.

المصدر: شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن المدفوعات في الدول النامية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية جامعة ورقلة دفعة 2014، 2015، ص15.

2. أدوات السياسة التجارية

تلجأ الدول لتحقيق أهداف السياسات التجارية المستعملة باستخدام عدة أدوات وقد قسمها الاقتصاديون إلى أدوات غير تعريفية ويمكن تقسيمها إلى أدوات سعرية وأدوات كمية ،وأخرى فنية.

أ. الأدوات السعرية: للأدوات السعرية أربع أنواع و هي:

✓ **السياسة الجمركية** :المقصود بالسياسة الجمركية مجموعة الاجراءات المتمثلة في القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا ،وكذلك الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة ، وأيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة [1].

من خلال ما سبق يمكن أن نحدد العنصر الأساسي في السياسة الجمركية (التعرفة الجمركية) وهي مجموعة الرسوم المطبقة على الصادرات والواردات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة ،وتختلف في معدلاتها حسب نوع السلع.

- **أشكال الرسوم الجمركية** :تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أشكال رئيسية :[2]

- **رسوم قيمية** :وهي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون 10 % مثلا من قيمة الأثاث وعادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.
- **رسوم نوعية** : وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة ،كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم او العدد وهكذا وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها .
- **رسوم مزدوجة:** حيث تكون الرسوم على أساس قيمي ونوعي في آن واحد أو أيهما أعلى .

- **أنواع الرسوم الجمركية** : يمكن ان نميز ثلاث أنواع من التعريفات الجمركية حسب التطبيق بين تعرفة وحيدة وتعرفة مزدوجة وتعرفة ثلاثية :[3]

- **التعريفة الوحيدة** :تتمثل في وضع الدولة تعريفة واحدة للسلعة الواحدة بغض النظر عن مصدرها أو وجهتها ، أي بغض النظر عن البلد الذي وردت منه أو صدرت إليه، وهذه التعريفة العامة، لأنها تطبق على الدول عامة دون تخصيص .

[1] شريف علي الصوص، التجارة الدولية" الاسس و التطبيقات"، ط1، دار اسامة للنشر و التويع، عمان، الاردن، ،2012، ص146 بتصرف.

[2] نفس المرجع السابق، ص 149.

[3] عادل احمد حشش ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-250.

- **التعريفة المزدوجة** : تتمثل في ان تضع الدولة تعريفتين للسلعة الواحدة، قصوى ودنيا ، بحسب البلد الذي الذي تستورد منه أو تصدر إليه، عندئد تكون إحدى التعريفتين أعلى من حيث رسومها عن الأخرى .وتكون التعريفة القصوى هي التعريفة العامة، والأخرى هي الحد الأدنى لما يمكن النزول إليه فالتعريفة المزدوجة هي إذن محاولة لتمييز سلع بعض البلاد على سلع البعض الآخر .

- **التعريفة الثلاثية:** تتمثل هذه التعريفة في أن تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة، بحيث تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من الدول، ومعنى هذا أن دولة ما تقسم دول العالم من الناحية الجمركية إلى ثلاث أقسام تطبق على كل قسم منها تعريفة معينة، فالتعريفة الأولى تسمى التعريفة الوسط، وهي للبلاد التي تربطها بها ظروف تبادل عادية، والرسم المقرر فيها هو الرسم الوسط أو العادي، أما التعريفة الثانية فهي التعريفة التفضيبية التي تخصصها الدولة للبلاد التي يعنيها أمر التبادل معها، والرسم المقرر فيها هو رسوم خاصة أقل من الرسوم العادية، وأما التعريفة الثالثة فهي التعريفة الجزائية أو الانتقامية والغرض منها منع دخول السلع التي تفرض عليها، أو قبولها بالرسوم الباهظة، فالواقع ان الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن : الرسم العادي+ رسم اضافي.

– أهداف السياسة الجمركية:

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، مالي وحمائي، فيطلق على الغرض الحمائي، عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، او على سعرها، ويكون الغرض كذالك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.[1]

✓ **الاعانات (إعانات التصدير)**: وهي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين والغرض منها أيضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

والاعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على قيمي او على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي.

ويقلل من أهمية هذه الاعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأرضيها.

كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية .[2]

[1] Peter.H.Lindert et P.Charle Kindleberger, economie internationale, 7 éme édition, paris,1982,p 30

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 291.

✓ **الإغراق**

– مفهوم الإغراق: هو تلك السياسات التي تهدف لبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه وبالشروط نفسها في السوق الداخلية للدولة المنتجة،ويشترط لوجود حالة إغراق أن تتوفر الشروط التالية:[1]

–أن يكون بيع السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة والسخر منخفض في السوق الأجنبية. ولا يشترط ان تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن تكلفة الإنتاج.

–أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت، أما إذا اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان الثمن فيه مرتفعا ثم انخفض الثمن خلال الفترة الماضية بين تصدير السلعة و وصولها نتيجة لظروف العرض والطلب فلن يكون هناك إغراق، أو أن تعرض السلعة في الداخل مغلقة ومعبأة بينما تباع في السوق الخارجية بدون تغليف أو تعبئة.

– أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر.

–ويشترط لتحقق سياسة الإغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المخفض إلى سوق المنتج وكأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها.

– أنواع سياسات الإغراق: يوجد ثلاث أشكال أساسية للإغراق:[2]

- **الإغراق العرضي:** وهذا النوع يظهر بظروف معينة طارئة مثل الرغبة بحيث تعرض الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة، وكذلك خطأ المنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية واضطرارهم إلى التخلص من فائض الانتاج في الخارج حتى لا يضطرون إلى خفض أسعارهم في السوق المحلية ثم العمل على رفعها لاحقا.
- **الإغراق المؤقت:** وهو يهدف إما لتحقيق هدف محدد وينتهي بتحقيقه مثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية، كذلك تخفيض الأسعار في السوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو منع إقامة مشروعات جديدة، أو محاولة طرد منافس من السوق المستهدف.
- **الإغرق الدائم:** وهو سياسة دائمة منهجية من قبل المنتج لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية والاحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية، والمحتكر يجد من مصلحته أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه وبصفة خاصة حسب مرونة الطلب السائد في السوق، فإذا كانت المرونة قليلة يرفع المحتكر سعره وإذا مانت المرونة كبيرة يخفض سعره، وهذا بالتالي يمكنه من تحقيق اقصى قدر من الارباح المتاحة في السوق المحلي والخارجي.

[1] شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص 140.

[2] مرجع نفسه، ص142.

ولابد هنا من الإشارة بأن المنظمة العالمية للتجارة تعمل على مكافحة الاغراق وذلك من اتخاذ جملة من الاجراءات في سبيل تحرير التجارة الخارجية ونذكر منها اجراءات مكافحة الاغراق التي اتخذت خلال التصف الأول من عام 2011.[1]

- ✓ **تخفيض سعر الصرف:** يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية .[2]

تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات وبذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، وكذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من استيرادها، بالإضافة إلى ذلك يشترط ان يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا وإلا فلن يؤثر هذا الإجراء في زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات، ويشترط إلا أن تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها عند تخفيض البلد الاول لقيمة عملت

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى حد من الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة.[3]

ب. الأدوات الكمية:

- ✓ **حصص الإستيراد:** يعتبر التحصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية، وهي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، وكما لاحظنا سابقا أن العوائق التجارية غير الجمركية أصبحت أكثر أهمية في السنوات الحديثة وذلك عندما بحثت الحكومات عن طريق لتقييد الواردات بدون اللجوء إلى القيام برفع التعرفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات GATT ، والحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة ما والتي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة وغالبا ما تكون سنة هي أكثر العوائق غير جمركية وضوحا، وبمقارنة الحصة الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أن الحصة الاستيرادية التي تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة، وعلى العكس من هذا فإن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أونسبة معينة من قيمتها ومن ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد كمية التي تستوردها من هذه السلعة.[4]

---

[1] المنظمة العالمية للتجارة،تاريخ التصفح، 14-04-2018، على الساعة 16.30. https://www.wto.org/

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[3] شريف على الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[4] علي عبد الفتاح ابو اشرار، مرجع سبق ذكره، 278.

✓ **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد. ويتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص،إذن، سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، وقد يستعمل ايضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.

وقد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.[1]

ج. الأدوات التنظيمية

✓ **الاجراءات الإدارية:** تستخدم الدول أحيانا الاجراءات الإدارية لإبطاء عبور السلع المستوردة فمثلا عندما تشعر فرنسا بعدم الرضا عن حجم البضائع اليابانية التي تأتي إلى أسواقها، فإنها وبكل بساطة تطلب من المصدرين اليابانيين أن تمر بضاعتهم عند دخول فرنسا من مركز جمركي واحد يقع بعيدا عن المرافئ البحرية أو المطارات ويعمل أياما محدودة، إن تكاليف نقل البضائع اليابانية إلى المركز الجمركي الفرنسي الوحيد، وتأخير تصفية الحسابات الجمركية للبضائع اليابانية، جعلت من الممكن إبقاء البضائع اليابانية خارج الأسواق الفرنسية لعدد من الأشهر،[2] ونتيجة لذلك يمكن القول أن الاجراءات الادارية تعبر عن عرقلة مرور بعض السلع الغير مرغوب بها عن طريق تعقيد الاجراءات الادارية.

✓ **المعاهدات والاتفاقيات التجارية:** المعاهدات عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دول أخرى يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور، أمور ذات طابع سياسي ومنها تحديد مركز الأجانب أهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والاجراءات الجمركية وانشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري.

يتميز الاتفاق التجاري بأمور منها أجله القصير فعادة يكون سنة واحدة، وأنه يتناول أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر كما رأينا على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين.

يتضمن الاتفاق إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين، ويتضمن ذلك إما ذكرا بمختلف أنواع السلع إما تحديدا للكميات أو القيم المزمع تبادلها خلال فترة الاتفاق.

من خلال ما سبق يمكن افراد أهم أدوات السياسة التجارية في الجدول التالي:

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سابق، ص 279.

الجدول رقم 1-2: أهم أدوات السياسة التجارية

أدوات السياسة لتجارية		
الأدوات السعرية	**الأدوات الكمية**	**الأدوات التنظيمية**
-التعرفة الجمركية -إعانات التصدير -الاغراق -تخفيض سعر الصرف	-حصص الاستيراد -تراخيص الاستيراد	-الاجراءات الادارية -المعاهدات والاتفاقيات التجارية -القيود على التصدير

المصدر: من اعداد الطالبتين، بناءا على المعلومات السابقة

الفرع الثالث: الميزان التجاري

أ- مفهوم الميزان التجاري

- يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات ، أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات ، و هذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف إستخدامه حاليا .

- الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة من الزمن (عادة 3 أشهر) ،و هكذا تقيم العلاقات بين صادرات واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية :

رصيد الميزان التجاري : اجمالي صادرات البلد (x).إجمالي واردات البلد (y)

- الميزان التجاري بشكل أهم جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما . كما يمكن أن يطلق عليه " التجاري الدولي " في هذا البلد .

- الميزان التجاري يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذن " فائض في الميزان " الفائض التجاري .

- الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي ،و هذا ما يسمى بـ " العجز التجاري

" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية ، بل كحدث دوري متصل بالدورة الإقتصادية ،البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهو نع كونغ وأستراليا بها عجز تجاري ،هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الإقتصادي ، أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها و إقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي .[1]

- ميزان التجاري :يضم الصادرات و الواردات من السلع و البضائع و لذلك بطلق عليه أيضا ميزان المعاملات المنظورة .[2]

[1] زبير طيوح، اثر التجارة الخارجية على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص التجارة الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2014-2015.

[2] شتاتحة عمر، مرجع سابق، ص11.

ب– أقسامه :

ينقسم إلى قسمين هما :

1)– **الميزان التجاري السلعي** : و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ، و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا (الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية) .

2)– **الميزان التجاري الخدمي** : و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المتطورة ، و تضخم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل ، السياحة ، التأمين ، دخول العمل ، عوائد ، رأس المال) .

جـ– العجز و الفائض في الميزان التجاري :

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة ، و ماخطيت به مؤخرا من أهمية و تركيز من قبل المستثمرين ، تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون نصدر أكثر مما تستورد ، مما يعني حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا و أن بضاعتها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي ، و في السوق الخارجي و ما يصاحب ذلك في زيادة في الإنتاج المحلي ، و زيادة الإتفاق الكلي في السوق و الذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو النمو و ينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب .

و لكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معين والتي يصاحبها

المطلب الثاني: الرقابة التجارية

الفرع الاول: مفهوم الرقابة التجارية وخصائصها

أولا: الاطار المؤسساتي و التشريع للرقابة التجارية في الجزائر

تعد وزارة التجارة الهيئة الوطنية المعنية اكثر بالرقابة التجارية، حيث انها الاكثر قربا من المستهلك وتقوم بتنفيذ مهام الرقابة في كل زمان ومكان، كما انها تتكون من مستويين، مركزي يضم المصالح المركزية التابعة للوزارة من مكاتب و الامانة عامة و ديوان، والمصالح الخارجية التي تتمثل في المديريات الجهوية للتجارة، والمديريات الولائية للتجارة حسب ما هو مفصل في المرسوم التنفيذي رقم 11-09 المؤرخ في 2011/01/20 الذي يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها.[1]

وتضم كذلك ضمن الهيكل الهرمي مفتشيات لمراقبة الجودة وقمع الغش في الدوائر الاقليمية وكذا الحدود البرية و الجوية والبحرية، وفق ما ورد في القرار الوزراي المشترك المؤرخ في 15 اوت 2006، الذي يتضمن تحديد سير الاقسام الاقليمية للتجارة.

1- كما ان هيكل مصالح الخارجية الممثلة في المديريات الجهوية والولائية للتجارة منظمة في مكاتب ضمن المصالح الممعتمدة من قبل الوزارة الوصية.[2]

[1] الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 2011/11/23

[2] الجريدة الرسمية رقم 07 المؤرخة في 2007/01/28

2- اما المكاتب التابعة للمصالح الداخلية للوزارة المكلفة بالتجارة هي مبينة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2012/02/02 الذي يحدد تنظيم الادارة المركزية لوزارة للتجارة في المكاتب.[1]

ثانيا: مفهوم الرقابة التجارية

هي وظيفة من وظائف الادارة التجارية يتاكد من خلالها عن مدى تنفيذ الخطط و تحقيق الاهداف التجارية باستخدما طرق فعالة و ذات كفاة عالية.

يمكن تعريف الرقابة التجارية عن ضوء التشريعات السارية المفعول في الجزائر على انها: هي مجمل العمليا الرقابية من فحص وكشف و معاينة للمنتوجات (سلعة او خدمة) التي يجب ان تؤدي في النهاية الى تلبية الرغبات المشروعة للمستهلك.

وتعرف على انها:مجمل العمليا الادارية والقضائية للاجراءات الميدانية التي تقوم بها الاعوان المخولون قانون باتجاه المتعاملين الاقتصاديين في مختلف المتدخلين في سلسة رهن استهلاك للمنتوجات بصفة عامة.[2]

تقوم الرقابة التجارية على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي:

-1الملائمة:نقصد بها مقارنة الإمكانيات الموجودة بالمؤسسة مع الأهداف المرسومة مسبقا.

-2النجاعة: نقصد بها مقارنة النتائج النهائية بالوسائل والامكانيات.

-3الفعالية: ونقصد بها مقارنة النتائج النهائية بالأهداف المرسومة (مدى التطابق مع الأهداف.(

ثالثا:خصائص نظام الرقابة الفعالية:

يوجد نظام رقابة ناجح يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها، ولهذا لابد من توفر بعض الخصائص المهمة فيه:

-1الوضوح: يشترط فيه أن يكون واضحا، سهل الفهم من طرف جميع المسؤولين عنه.

-2انخفاض التكاليف: أي أن المنافع التي تتحصل عليها المؤسسة أكبر من التكاليف المترتبة عن نظام الرقابة.

-3المرونة: لكي ينجح نظام الرقابة يجب أن يتصف بمرونة عالية، أي يتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية في المؤسسة ولهذا الغرض ينبغي المراجعة الدورية للنظام الرقابي وكشف نقاط الضعف فيه والعمل على تصحيحها.

-4سرعة الإبلاغ عن الانحرافات: النظام الرقابي الجيد هو الذي يمكننا من اكتشاف الانحرافات قبل وقوعها (سرعة التنبؤ بها) لتصحيحها العاجل قبل تماديها.

-5إمكانية تصحيح الانحرافات: تظهر إمكانية وكفاءة نظام الرقابة من خلال إمكانية تصحيح الانحرافات بعد تحديد الأسباب التي أدت إليها.

[1] الجريدة الرسمية رقم 25 2012/10/21، ص ص23-27

[2] الزهرة السيلت، الرقابة التجارية كاداة لحماية المستهلك، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكاديمي، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، جامعة غرداية 2014-2015، ص 26

الفرع الثاني: انواع الرقابة

اولا" الرقابة من حيث توقيت حدوثها:

-1الرقابة الوقائية: وهي الرقابة التي تتنبأ بوقوع الاخطاء وتحاول منعها والتقليل من اثارها

-2الرقابة المتزامنة: وهي التي تراقب سير العمل اول بأول وتتميز بصفة الاستمرارية

-3الرقابة اللاحقة :وتتم بعد تنفيذ العمل وتسمى بالرقابة التصحيحية

ثانيا" الرقابة من حيث درجة شموليتها:

-1الرقابة الشاملة: لمعرفة مدى تحقيق الاهداف

-2الرقابة على مستوى الفرد: لقياس مستوى كفاءته في العمل ومعرفة مدى تحقيقه اهدافه.

ثالثا": الرقابة من حيث المصدر:

-1الرقابة الداخلية: وتأتي من داخل المنظمة ويمارسها المسؤولون و المديرون في مختلف المستويات الادارية.

-2الرقابة الخارجية: تقوم بها اجهزة رقابية متخصصة من خارج المنظمة مثل مدققي الحسابات.

رابعا": الرقابة من حيث طريقة تنظيمها:

-1الرقابة المفاجئة: تأتى بشكل مفاجئ لرصد الانجاز على حقيقته.

-2الرقابة الدورية: تتم وفق جدول محدد.

-3الرقابة المستمرة: متابعة مستمرة لسير العمل مثل كاميرا الفيديو. [1]

الفرع الثالث: أدوات الرقابة التجارية[2]

وتقسم إلى نظام الرقابة الكمية ونظام إيجار الدولة.

أولا: نظام الرقابة الكلية: وتنقسم إلى:

-نظام الحصص على الاستيراد: ومقتضاه يتم تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة وبالتالي لا يسمح باستيراد كمية أخرى إلا في حدود الكمية المحددة.

-رخصة (تراخيص) الاستيراد: ومعناه لا يجوز الاستيراد إلا بموافقة الدولة وتعطي هذه الموافقة في شكل إذن أو ترخيص بالاستيراد (يحدد فيه حصة كل مستورد من الكمية المستوردة).

ثانيا: نظام إيجار الدولة: وهو ما يعرف لدى الدول النامية باحتكار الدولة للتجارة الخارجية وخاصة الاشتراكية منها عن طريق التحكم في عمليات التصدير والاستيرادت الرقابة التجارية.

[1] http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=64734 تاريخ التصفح 2018/6/2 على الساعة 18:45

[2] http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1492-topic2018/6/2 تاريخ التصفح على الساعة 19:00

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في هذا الجزء سيتم عرض مجموعة من الدراسات التي تم رصدها ومراجعتها ضمن القراءات المسحية التي قمنا بها في مجال موضوع دراستنا، حيث اشتملت هذه الدراسات على متغيرات وأبعاد متنوعة في عرض ومعالجة الموضوع، وقد تم الاستفادة من معطياتها بما يخدم أهداف الدراسة وفيما يلي عرض لهذه الدراسات السابقة (عربية، وأجنبية).

المطلب الأول: الدراسات محلية

1 دراسة (فيصل لوصيف2014) بعنوان: اثر سياسات التجارة الخارجية على على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1970-2012" مذكرة شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف 1.

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أهم سياسات التجارة الخارجية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 1970-2012 ، دراسة و تحليل أهم الآثار التي ترتبت عن هذه السياسات على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة و التركيز بالخصوص على الجوانب الاقتصادية منها ، ولقد استخدم الباحث المنهج التاريخي لتبيان اهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية و المنهج الوصفي التحليلي لتقييم اثر هذه السياسات على التنمية الاقتصادية المستدامة خلال فترة 1970-2012 فقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية: ان للتجارة الخارجية الاثر البالغ على الجوانب الاقتصادية للدول من خلال مساهمتها لتحقيق النمو الاقتصادي للدول عن طريق الاستغلال الامثل للموارد المثلى وتوسيع احجام السوق لتصريف منتجات الدول وكذا مساهمتها في انتقال الافكار و التكنولوجيا الحديثة وطرق الانتاج والتسيير المتقدمة.

2 دراسة (فوزي سلطاني 2013) بعنوان: دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاوروميتوسطية)

هدفت هذه الدراسة الى رصد واقع اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ودور السياسة التجارية في تفعيله ودراسة التطورات التاريخية التي مرت بها السياسات التجارية ومعرفة مدى تاثيرها على التجارة الدولية، وقد استعملت الباحثة المنهج التاريخي في سرد التطور التاريخي لنظريات التجارة الدولة عبر العصور والمنهج الوصفي في تحديد المفاهيم والمنهج التحليلي في تحليل بيانات و الجداول و تفسير المعطيات و طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد خلصت الدراسة الى استخدام الدول المتقدمة للسياسة التجارية كوسيلة لتحقيق مصالحها دون مراعاة المصالح المشتركة بين الاعضاء في الاتفاقيات التجارية الدولية؛ تنوعت السياسات التجارية المستخدمة من طرف الجزائريين في اطار الاتفاق للشراكة الاوروميتوسطية للتعريفة الجمركية، نظام الحصص وتخفيض قيمة العملة المحلية.

3 دراسة (سلطاني سلمى2003) بعنوان: دور الجمارك في السياسة التجارة الخارجية(حالة الجزائر) جامعة الجزائر تخصص التخطيط والتنمية

هدفت هذه الدراسة الى تبيان الدور الحقيقي للجمارك اذ ان البعض يعتبر الجمارك النقطة الحدودية من أجل مراقبة البضائع و الامتعةولكن في الحقيقة تختلف عن ذلك اذ ان مهمتها الاساسية هي تحصيل الرسوم المستحقة ومراقبة الاشخاص و السلع الداخلة من الاقليم الجمركي حيث استخدمت صاحبة الدراسة المنهج التاريخي و المنهج التحليل الوصفي يتعلق الجانب الوصفي باستعراض الاساس الفكري الذي تنطلق منه نظريات التجارة الخارجية، بينما الجانب التحليلي فانصب على مختلف مراحل الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري ككل والتجارة الخارجية بالاخص، حيث خلصت الدراسة الى ان مرحلة الرقابة و مرحلة التحرر بالنسبة للقطاع التجارة الخارجية لا يمكن التفرقة بينهما وهذا لبقاء الوضعية على حالها، حيث تسيطر صادرات المحروقات وعلى مجمل الصادرات؛ وتهيمن الورادات من المواد الاولية و الغذائية على مجمل الواردات مما يظهر عدم نجاعة الاجراءات و التدابير المتخذة في هذا الخصوص لعدم توفر شروط تمكننا من معرفة نجاعة ادارة الجمارك في تسيير التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق.

4 دراسة شتاتحة عمر(بعنوان: تاثير الساسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر1999–2012 جامعة ورقلة تخصص مالية دولية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على متخلف المركبات الهيكلي للصادرات و الواردات في الجزائر ومناقشة تاثير ادوات السياسة التجارية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وخاصة ظل مساعي الجزائر الرامية لانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ولقد استخد الباحث المنهج الوصفي لعاجلةالادبيات النظرية وكذلك المنهج دراسة الحالة لتحديد تاثير ادوات السياسة التجارية في الجزائر على ميزان المدفوعات ولقد استخدم كذلك الاسلوب الاحصائي في البرنامج اكسل 2010 و برنامج ايفيوس 7 كما تم الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الالكترونية للوصول الى العكيات خلال فترة 1990–2012 في الجزائر وقد خلصت الدراسة الى ان عرفت معدلات التعريفة الجمركية عدة تخفيضات منذ بداية التسعينات من 6 معدلات الى 3 معدلات اخرها سنة 2012، وهو ما يتماشى مع متطلبات الانضمام الى المنظمة العاملية للتجارة

المطلب الثاني: الدراسات خارجية

1. Gilbert Niyongabo, Politiques D'ouverture Commerciale et Développeme Economique, thèse de doctorat, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand

وقد تطرق صاحب الدراسة بالخصوص الى اهم المؤشرات المحددة للتحرير التجاري وكذا العلاقة بين النمو الاقتصادي ويسياسات الانفتاح دون اغفاله لاهم الاثار التي خلفها التحرير التجاري على التقسيم الدولي اللاعادل للعمل وكذا ما خلفه من تفاوت في مستويات الدخول سواءا بين الدول او بين الافراد في نفس الدولة.

2. دراسة ريم خصاونة بعنوان: تقييم اجراءات الرقابة الحكومية في ضوؤ تطبيق الحكومة الالكترونية "دراسة ميدانية" ديوان المحاسبة في المملكة الاردنية الهاشمية

تمثلت اشكالية هذه الدراسة في هل يتوفر في ديوان المحاسبى اجراءات التخطيط الملائمة للعملية الرقابية الحكومية في ضوء تطبيق الحوكمة الالكترونية؟

تهدف الدراسة الى تقييم اجراءات الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة في المملكة الادرنية الهاشمية حيث شملت عينة الدراسة كل العاملين المتصلين بوظيفة الرقابة والتدقيق في ديوان المحائبة و يشمل العاملين في المحاسبة و الادارة العامة ولقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات من مصدرين للبيانات بيانات اولية وأخرى ثانوية وقد لصت الدراسة الى النتائج التالية: لايتوفر في ديوان المحاسبة اجراءات رقابية ملائمة في ضوء تطبيق الحوكمة الالكترونية.

المطلب الثالث:التعقيب على الدراسات السابقة

الفرع الاول: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

أ- الاطلاع على منهج تلك الدراسات والاستفادة منها في بناء الإطار النظري للبحث الحالي ومقارنة النتائج.

ب- الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات مما ساعد في تحديد متغيرات البحث الحالي والعينة المناسبة.

ج- التعرف على الوسائل الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسات، وتحديد الوسائل الأكثر ملائمة لاختبار فرضيات البحث الحالي.

د- التعرف على الأهداف التي سعت اليها تلك الدراسات واهم الاستنتاجات التي توصلت إليها لينطلق منه البحث الحالي.

الفرع الثاني: اوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

– الهدف: هدفت أغلبية الدراسات السابقة إلى دراسة العلاقة ، إلا انه في دراستنا تطرقنا إلى دراسة دور الرقابة التجارية الحكومية في تقييم السياسة التجارية للدولة؛

–أسلوب الدراسة: أغلبية الدراسات السابقة اقتصرت على الاسلوب الوصفي التحليلي الا انه في دراستنا هذه ركزنا على اسول تحليل وتفسير الجداول التي افادتنا بها مديرية الجمارك من مجموعة من التركيبات المصدرة و المستوردة.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا في هذا الفصل عرض محتوي السياسة التجارية و التي من ادواتها السياسة الجمركية و المتمثلة في الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة، و ياتي بعدها الميزان التجاري الذي يشكل اهم جزء من ميزان المدفوعات واهميته في تحديد وضعية الدولة .

إن للسياسة التجارية ارتباط وثيق بالرقابة التجارية لانها الاكثر قربا من المستهلك فاذا كان نظام الرقابة ناجح فانه يمكن الدولة من تحقيق اهدافها فهي تؤثر على السياسة التجارية و بالتالي على الميزان التجاري و المبادلات التجارية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل الثاني

من خلال ما تناولنا في الفصل الأول حول الرقابة التجارية و الميزان التجاري و دورهما في تقييم السياسة التجارية ، فالسياسة التجارية تستمد قراراتها من خلال الصادرات و الواردات أي وضعية الميزان التجاري .

لقد قمنا في الفصل الثاني باسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مديرية الجمارك لولاية غرداية، وحتى نلم بالموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الاطار المؤسساتي والتشريعي للرقابة التجارية

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج

المبحث الأول: الاطار المؤسساتي والتشريعي للرقابة التجارية

سنتطرق في هذا المبحث الى الاطار المؤسساتي وكذا الاطار التشريعي للرقابة ، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الاطار المؤسساتي

الفرع الأول: وزارة التجارة

أولا : لمحة حول وزارة التجارة:

تعتبر وزارة التجارة الجزائرية الهيئة الحكومية المكلفة بكافة المعاملات الاقتصادية والإجراءات الخاصة بالتجارة داخليا أو على المستوى الخارجي و هذا بإختلاف مهامها التي تهدف إلى دفع عملية النمو الاقتصادي و السهر على إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

نشاة وزارة التجارة[1] :

تأسست وزارة التجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94/207 المؤرخ في 16 جويلية 1994 ، بعدما كانت تحت وصاية وزارة الإقتصاد قبل أن يتم التعديل رقم 90/189 المؤرخ في 13 جوان 1990 وبه كانت وزارة التجارة تعمل على تسيير شؤونها ومصالحها.

ومنذ سنة 1963 بدأت التحولات تطرأ عليها نستعرضها فيما يلي في تلخيص تسلسلي تاريخي يبين تلك التحولات التي جرت عليها منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا:

- ❖ من سنة 1963 إلى 1965[2] أصبحت وزارة التجارة تحت إسم وزارة الإقتصاد وهذه الأخيرة تضم كل من:
  - وزارة المالية ؛
  - وزارة التجارة؛
  - وزارة الصناعة وكانت الوزارة آنذاك تحت إشراف السيد بشير بومعزة– رحمه الله–
- ❖ من سنة 1965الى 1990 تحولت وزارة الإقتصاد إلى وزارة التجارة؛
- ❖ من سنة 1990 إلى 1994 عادت وزارة التجارة إلى تسميتها الأولى وزارة الإقتصاد وتحتوي هذه الأخيرة على هيئتين وزاريتين (الوزير المنتدب المكلف بالتجارة بالإضافة إلى الوزير المنتدب المكلف بالخزينة)؛

[1] https://www.mincommerce.gov.dz/ar/controle-des-pratiques-commerciales

[2] نشرية وزارة التجارة ، حصيلة أنشطة و إحصائيات طبعة السداسي الأول لسنة 2011 العدد الثاني ، للوزير السابق مصطفى بن بادة .

❖ من سنة 1994 إلى سنة 2000 تحولت وزارة الإقتصاد إلى وزارة التجارة ؛

❖ من سنة 2000 إلى 2009 بقيت الوزارة محتفظة بتسمية وزارة التجارة، وكانت تحت إشراف وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة آنذاك .

❖ من سنة 2009 إلى اليوم كانت تحت إشراف كل من السيد أبو جرة سلطاني و السيد مصطفى بن بادة و السيد عمارة بن يونس و المرحوم بختي بلعايب إلى غاية وزير السكن وزيرا بالنيابة للتجارة السيد عبد المجيد تبون

ثانيا: مهام وزارة التجارة [1]:

I. في ميدان التجارة الخارجية يكلف وزير التجارة ، بما يأتي :

-يعد و/أو يساهم في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية،

- ينظم تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية و التفاوض بشأنها، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، و يتولى تنفيذها و متابعتها،

- يسهر على جعل القوانين و التنظيمات مطابقة للنصوص التي تسير التجارة الدولية،

- ينشط و يحفز عبر الهياكل الملائمة، بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية، الأعمال التجارية الخارجية الثنائية و المتعددة الأطراف،

- يعالج في حدود صلاحياته، الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية،

- يعد و يقترح كل إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات،

- يسهل و يشجع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن أو خارجه،

- ينشط، بالتنسيق مع الهيئات المعنية، المصالح الموضوعة لدى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج و المكلفة بالشؤون التجارية،

- يساهم في وضع و تنظيم سير مناطق التبادل الحر،

- يسهر على وضع و تطوير نظام اتصال و إعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.

II. في مجال ضبط و ترقية المنافسة، يكلف وزير التجارة بما يأتي :

- يقترح كل إجراء من شأنه تعزيز قواعد و شروط ممارسة منافسة سليمة ونزيهة في سوق السلع و الخدمات،

- يساهم في تطوير القانون و ممارسة المنافسة،

[1] https://www.mincommerce.gov.dz/ar/controle-des-pratiques-commerciales

- ينظم الملاحظة الدائمة للسوق، و يقوم بتحليل هيكله و يعين الممارسات غير الشرعية الهادفة إلى إفساد المنافسة الحرة و يضع حدا لها، بالتنسيق مع الهيئات المعنية،
- يساهم، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، في العمل على الإطار المرجعي وإثرائه في ميدان ضبط المنفعات العمومية،
- يشارك في إعداد سياسات التسعير، و عند الاقتضاء، في تنظيم انسجام الأسعار و كذا هوامش الربح و يسهر على تطبيقها،
- يقترح كل الإجراءات المتعلقة بشروط و كيفيات إنشاء إقامة و ممارسة النشاطات التجارية و المهن المقننة، و يسهر على وضعها حيز التنفيذ مع الهيئات المعنية،
- يبادر بكل التدابير المتعلقة بإنشاء غرف التجارة و الصناعة، وتطويرها،
- يساهم في تحديد السياسة الوطنية للمخزون الأمني بالاتصال مع الهيئات المعنية .

III. في مجال جودة السلع و الخدمات و حماية المستهلك يكلف وزير التجارة بما يأتي :

- يحدد، بالتشاور مع الدوائر الوزارية و الهيئات المعنية، شروط وضع السلع و الخدمات رهن الاستهلاك في مجال الجودة، و النظافة الصحية و الأمن،

- يقترح كل الإجراءات المناسبة في إطار وضع نظام للعلامات، و حماية العلامات التجارية، و التسميات الأصلية، و متابعة تنفيذها،
- يبادر بأعمال تجاه المتعاملين الاقتصاديين المعنيين من اجل تطوير الرقابة الذاتية،
- يشجع تنمية مخابر تحاليل الجودة و التجارب و يقترح الإجراءات والمناهج الرسمية للتحليل في مجال الجودة،
- يساهم في إرساء قانون الاستهلاك و تطويره،
- يشارك في أشغال الهيئات الدولية و الجهوية المختصة في مجال الجودة،
- يعد و ينفذ إستراتيجية للإعلام و الاتصال تتعلق بالوقاية من الأخطار الغذائية و غير الغذائية تجاه الجمعيات المهنية و المستهلكين التي يشجع إنشاءها

IV. في مجال الرقابة الاقتصادية و قمع الغش يكلف وزير التجارة بما يأتي :

-ينظم و يوجه و يضع حيز التنفيذ المراقبة و مكافحة الممارسات التجارية غير الشرعية و الممارسات المضادة للمنافسة و الغش المرتبط بالجودة و التقليد،
- يساهم في التوجيه و التنسيق ما بين القطاعات لبرامج الرقابة الاقتصادية و قمع الغش،
- ينجز كل تحقيق اقتصادي معمق، و اخطار الهيئات القضائية عند الضرورة.

.في مجال ترقية الانتاج الوطني :

يشارك وزير التجارة في اعداد سياسات حماية التعاريف الجمركية و غير الجمركية، و يبادر بكل اجراء وقائي خاص

V. في مجال الدراسات و الاعلام الاقتصادي و التجاري يكلف وزير التجارة بما يأتي :

ينجز كل الدراسات الاستكشافية حول التنمية الاقتصادية و المبادلات التجارية الدولية،

- يسهر على وضع بنوك للمعطيات تتعلق بالتجارة الداخلية و المبادلات الدولية،
- يساهم في تنظيم و تطوير النظام الوطني للإعلام الاقتصادي.
- في إطار التكفل بصلاحياته، يقوم وزير التجارة بوضع الإطار التنظيمي وكذا الوسائل البشرية و المالية و المادية الضرورية لتجسيد الأهداف و المهام المسندة إليه.
- يمكنه اقتراح كل إطار مؤسساتي للتشاور و التنسيق ما بين القطاعات و/أو كل هيئة أخرى أو جهاز ملائم من طبيعته السماح بالتكفل الأحسن بالمهام الموكلة إليه

ثالثا : الهيكل التنظيمي للوزارة [1] :

[1] **https://www.commerce.gov.dz/ar/organigramme-du-ministere-du-commerce**

الشكل رقم (2–1) يوضح الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة

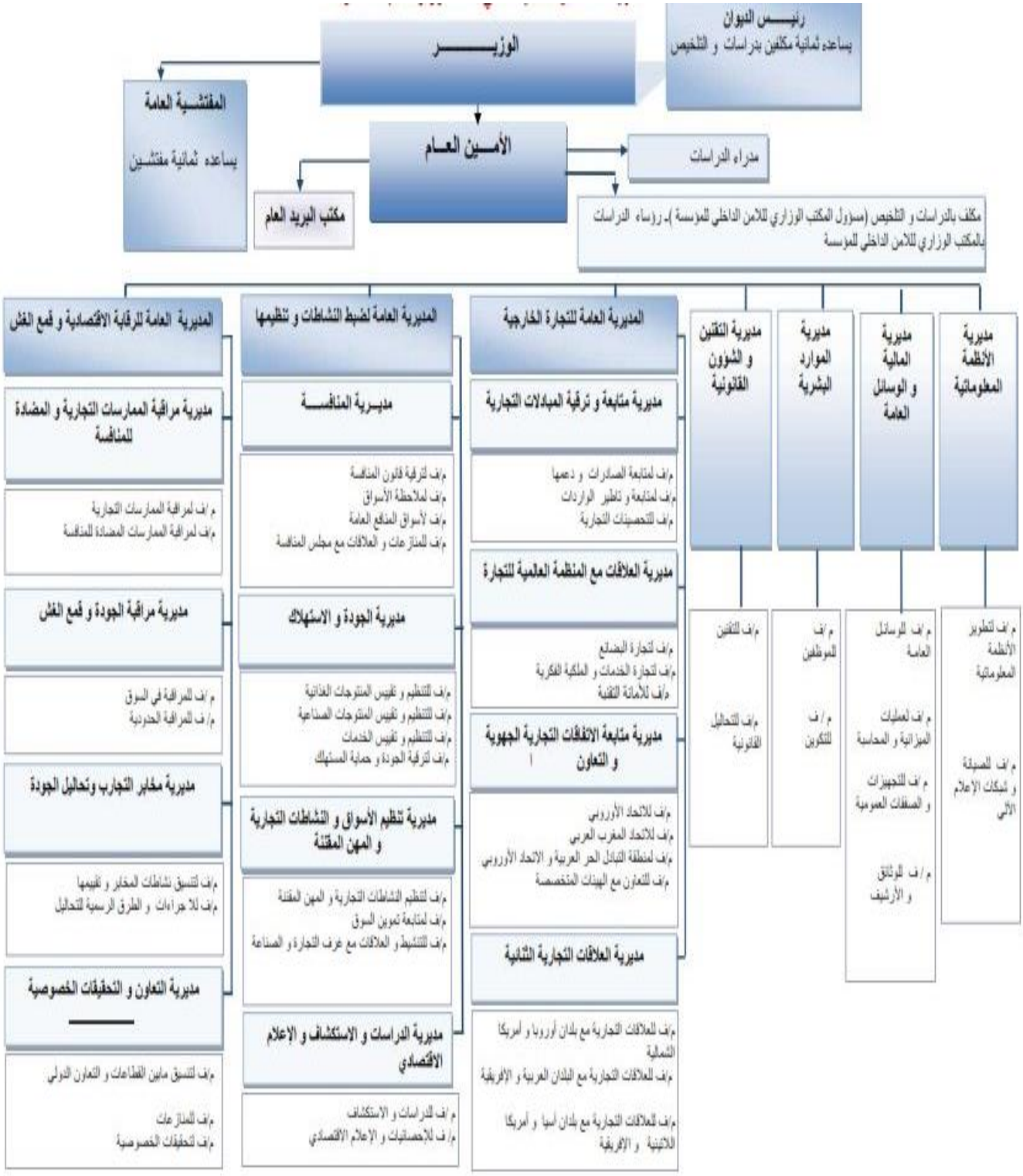

المصالح الخارجية للوزارة

المديريات الجهوية للتجارة

المديريات الولائية للتجارة

المفتشيات الحدودية

المديريات المنتدبة للتجارة

المفتشيات الاقليمية

المصالح التابعة للوزارة

غرف التجارة و الصناعة

المركز الوطني للسجل التجاري

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

المركز الوطني لمراقبة الجودة و الرزم

الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير صافكس

تم تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة كالتالي:

9 مديريات ولائية للتجارة

48 مديرية ولائية للتجارة

و تضبطها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 03 – 409 المؤرخ في 10 رمضان 1424 الموافق لـ 05 نوفمبر 2003 الذي ينص على تنظيم و مهام المصالح الخارجية للوزارة.

و ذلك وفقا للمرسوم التنفذي رقم 11-09 مؤرخ في 15 صفر عام 1432 الموافق 20 يناير سنة 2011 ، يتضمن تنظيم وزارة التجارة و صلاحياتها و عملها.

أنشئت المديريات الجهوية للتجارة، بموجب المرسوم التنفيذي 91-91 المؤرخ في 1991/04/06 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمنافسة والأسعار وصلاحياتها وعملها وكانت تسمى في ذلك الوقت المفتشيات الجهوية للتحقيقات الإقتصادية وقمع الغش (I.R.E.E.R.F) وذلك إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي 409/03 المؤرخ في 2003/11/05 حيث تغيرت التسمية إلى المديريات الجهوية للتجارة (الجدول) .[1]

[1] **جدول توظيحي من إعداد الطالبتان**

الجدول رقم 2-1: المديريات الجهوية للتجارة

العدد	المديرية الجهوية	عدد المديريات التابعة لها	المديريات الولائية
01	الجزائر	03	الجزائر ، بومرداس ، تيبازة
02	البليدة	06	البليدة ، البويرة ، تيزي وزو ، المدية ، عين الدفلى ، الجلفة
03	عنابة	05	عنابة ، سكيكدة ، سوق أهراس ، الطارف ، قالمة
04	وهران	05	وهران ، تلمسان ، سيدي بلعباس ، عين تيموشنت ، مستغانم
05	بشار	05	بشار ، النعامة ، تيندوف ، أدرار ، البيض
06	سطيف	06	سطيف ، جيجل ، برج بوعريريج ، المسيلة ، ميلة ، بجاية
07	باتنة	06	باتنة ، قسنطينة ، أم البواقي ، تبسة ، خنشلة ، بسكرة
08	سعيدة	06	سعيدة ، تيارت ، غليزان ، الشلف ، تيسمسيلت ، معسكر
09	ورقلة	06	ورقلة ، غرداية ، الوادي ، اليزي ، تمنراست ، الأغواط

الفرع الثاني : المديرية الولائية للتجارة

تعد مديرية التجارة الجزائرية هيئة مستقلة وهي تحت سلطة وزارة التجارة حاليا و التابعة للمديرية الجهوية الخاصة بها .

أولا : نشاة المديرية والقوانين الأساسية لمستخدميها :

I نشأة المديرية[1] :

تعرف مديرية التجارة بأنها عبارة عن هيئة إدارية معترف لها بالشخصية القانونية لها كيان مالي مستقل ووجود قانوني تتمتع بالشخصية المعنوية وتعمل تحت وصاية التجارة انشات بموجب المرسوم رقم 1990/90 وقد تم انشاءها بصفة نهائية بموجب مرسوم رقم 91/91 المؤرخ في 1991/04/06 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمنافسة والأسعار و

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-09 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة و صلاحياتها و عملها، ج ر عدد 75لسنة 2009

صلاحيتها وتم استبدال تسميتها الى مديرية التجارة وهذا بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 409/03 المؤرخ 2003/11/05 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحيتها وعملها وهي تضم اربع مصالح التي تم انشاءها بموجب القرار الوزاري المؤرخ 2005/05/18 .

نظم المشرع مديرية التجارة في خمسة مصالح وهي :

- مصلحة ملاحظة السوق والاعلام الاقتصادي
- مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة
- مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش
- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية
- مصلحة الادارة والوسائل

II القوانين الأساسية لمستخدمي التجارة[1] :

يخضع المستخدمون التابعون للمديرية أساسا لأحكام المراسيم التالية:

- المرسوم الرئاسي رقم 07-308 : المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 المحدد لكيفيات التوظيف للأعوان المتعاقدين و حقوقهم وواجباتهم و العناصر المشكلة والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-04 : المؤرخ في 19 يناير 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-415 : المؤرخ في 16 ديسمبر 2009 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة.

[1].**http://www.dcworan.dz/images/wilaya/organ-ar-02.pngphp/2016-06-22-10-02-12**

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي للمديرية [1] :

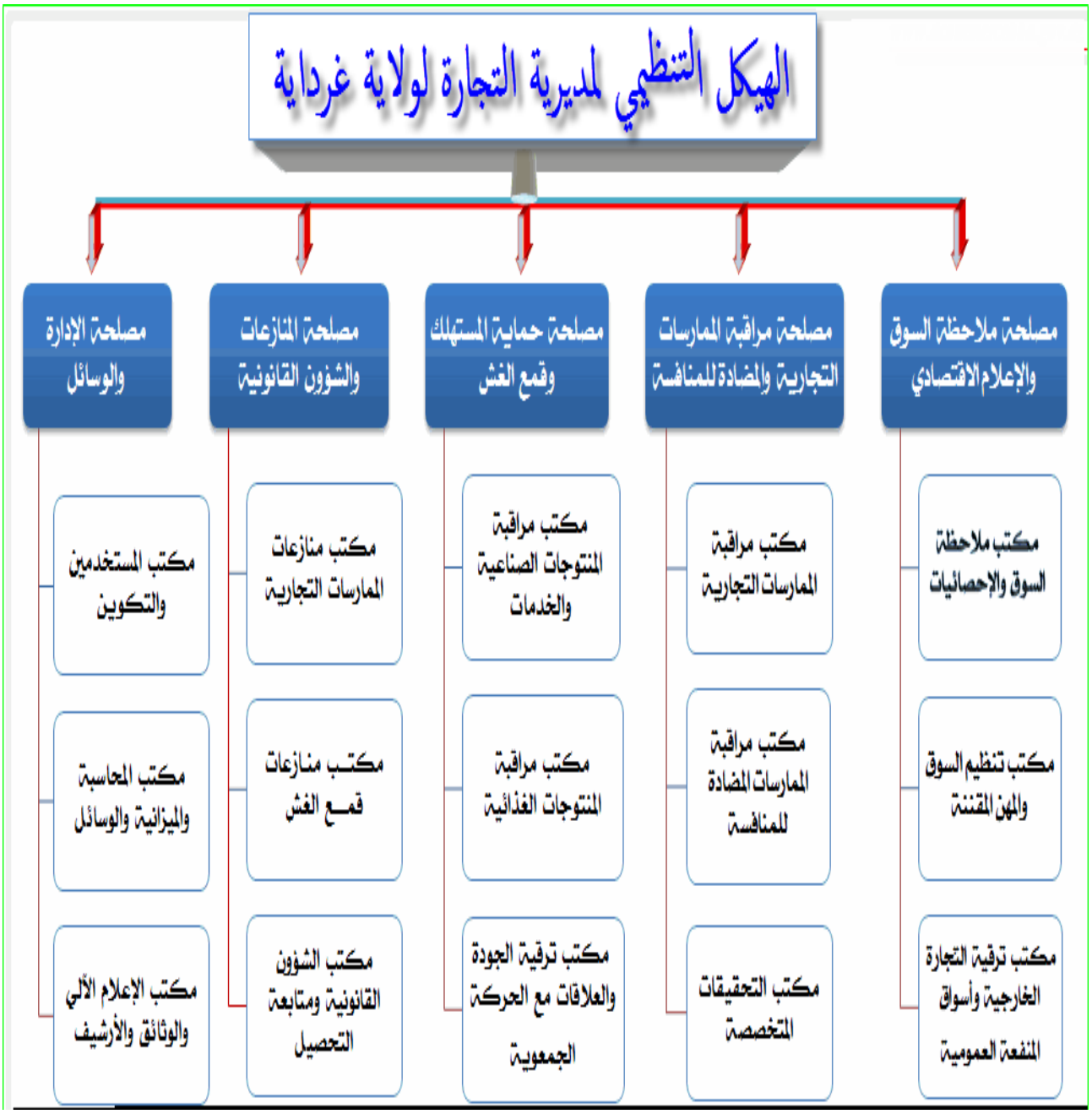

[1] http://www.dcwghardaia.dz/index.php/direction/module-variations

ثالثا : صلاحيات و مهام المديرية [1]:

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03 – 409 المؤرخ في 10 رمضان 1424 الموافق لـ 05 نوفمبر 2003 الذي ينص على تنظيم ومهام المصالح الخارجية للوزارة فإن مهام المديرية الولائية للتجارة تتمثل في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش . تكلف بهذه الصفة، بما يأتي:

- ✓ السهر على تطبيق التشريع و التنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية و المنافسة و الجودة و تنظيم النشاطات التجارية و المهن المقننة و اقتراح كل التدابير من أجل تكييفها.
- ✓ السهر على احترام القوانين المتعلقة بالمنافسة و ضمان مراعاة شروط التنافس السليم و التربية بين المتعاملين الاقتصاديين .
- ✓ المساهمة في تطوير و ترقية قانون المنافسة فيما يخص نشاطات انتاج و توزيع السلع و الخدمات
- ✓ متابعة تطور الاسعار عند انتاج و استهلاك السلع و الخدمات الضرورية.
- ✓ السهر على تطبيق سياسة الرقابة الاقتصادية و قمع الغش
- ✓ تنظيم تسيير الشؤون القانونية و المنازعات المرتبطة بنشاط المراقبة و متابعة تطبيق قرارات العدالة و التكفل بها عند الاقتضاء.
- ✓ وضع نظام اعلام حول وضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للاعلام.
- ✓ متابعة النشاطات المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية على المستوى المحلي لاسيما الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ القيام بالتحقيقات ذات الطابع الاقتصادي بالاتصال مع الهياكل المعنية.
- ✓ تقديم المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين و الجماعات المحلية و المستعملين و المستهلكين في ميدان الجودة و أمن المنتجات و الطاقة الصحية.
- ✓ تطوير الاعلام و تحسيس المهنيين و المستهلكين بالتنسيق مع جمعياتهم.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03 – 409 المؤرخ في 10 رمضان 1424 الموافق لـ 05 نوفمبر 2003 الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 68 الصادرة بتاريخ 09 نوفمبر 2003

- ✓ اقتراح جميع الاجراءات الرامية الى تحسيس و ترقية جودة السلع و الخدمات المطروحة في السوق و كذا حماية المستهلك .
- ✓ المشاركة مع الهيآت المعنية في جميع الدراسات و التحقيقات و أعمال صياغة المقاييس العامة و الخاصة في مجال الجودة و النظافة الصحية و الامن المطبقة على المنتجات و الخدمات
- ✓ اقتراح برامج تكوين و تحسين المستوى و إعادة التاهيل لصالح الموظفين.
- ✓ تنظيم وضع الرصيد الوثائقي و الارشيف وتسييره.

الفرق المختلطة للرقابة (الضرائب، الجمارك، التجارة):

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 290/97 المؤرخ في 1997/07/27،

تتكون على مستوى ولاية غارداية لجنة تنسيق الفرقة المختلطة الولائية الواحدة ما بين مصالح التجارة والضرائب والجمارك وتتشكل هذه اللجنة من:

- اللجنة التنسيقية الولائية تتكون من :
  - المدير الولائي للتجارة
  - المدير الولائي للضرائب
  - رئيس قطاع مكافحة الغش أو رئيس مفتشة الجمارك بالولاية.

يقوم كل من المدير الولائي للتجارة والمدير الولائي للضرائب ورئيس قطاع مكافحة الغش أو رئيس مفتشية الجمارك بالولاية بتعيين أعضاء الفرقة و المختلطة لكل في ما يخص الموظفين التي تتوفر فيهم الشروط .

كما تقوم اللجنة التنسيقية الولاية بتسطير برنامج تدخلات الفرق المختلطة (التجارة الضرائب الجمارك).

تجتمع اللجنة التنسيقية كل شهرين مرة واحدة على الاقل لتقييم أعمال الفرقة المختلطة في الحالات العادية كما يمكن أن تجتمع اللجنة بناءا على طلب صرح من بين أحد أعضائها الثلاثة وكذلك يمكن أن تجتمع الاجتماع إلا بحضور كل أعضائها، حيث يتم تحرير محضر اجتماع من طرف كتابة اللجنة .

وتكلف الفرقة المشتركة بتنفيذ مقررات وبرامج المراقبة التي أعدتها لجان التنسيق، ومن أهم مهامها ما يلي:

– القيام بعمليات الرقابة لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينجزون عمليات الإستيراد والتسويق بالجملة أو بالتجزئة؛

– التأكد من تطابق هذه العمليات مع التشريعات المعمول بها؛

- رقابة عمليات لدى كل شخص ينشط ضمن الدورات التجارية. [1]

– إدارة الجمارك: تعتبر إدارة مسؤولة عن مراقبة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المارة عبر الحدود، وعن قبض الضرائب والرسوم المفروضة عليها حسب تعريفة معينة [2]، ومن أهم مهامها:

- حماية العلامات ومنشأ المنتوجات عن طريق مراقبة القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية؛

- الحرص على البحث عن مواطن الغش بشتى أنواعه على مستوى القيمة التي قد تلحق بالإقتصاد الوطني ضررا سواء عند الدخول إلى الإقليم أو الخروج منه؛

- ضمان تطابق المنتوجات المستوردة والمصدرة لمعايير الأمن المنصوص عليها في التشريعات الدولية، بإضافة إلى حماية البيئة في إطار التشريعات الدولية [3]

الفرع الثالث: عموميات حول الجمارك

تعتبر إدارة الجمارك من الهيئات الإستراتيجية التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني كونها ثاني مدخل للخزينة العمومية ، و هذا بعد المحروقات ، كما تعتبر أداة لمراقبة الاقتصاد الوطني و توجيهه كذلك أداة هامة للإحصائيات التي تعمل على أساسها ، و تؤسس عليها النظرة المستقبلية للنظام الاقتصادي، فسياسة الإصلاحات التي انتهجتها بلادنا تهدف إلى فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية ،و تشجع الصادرات خارج المحروقات بتخفيض إلى درجة الإعفاء عن دفع الحقوق و الرسوم الجمركية ،و إعطاء التسهيلات اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في دخول السوق الجزائرية دون التفريق بين القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي.

من هذا المنطق نجد أن وظائف إدارة الجمارك متزايدة و متجددة رغم اتجاه الإقتصاديات الدولية نحو الإنفتاح و الإعفاءات الجمركية, مما يخلق ضرورة إيجاد تنظيم و قواعد قانونية وطنية و دولية جديدة و من ثم مهام جديدة تناط إدارة الجمارك بتنفيذها بنفس المبدأ حماية للتراب و الإقتصاد الوطني مع التوجه نحو التسهيلات القانونية .

---

[1]– لعور بدرة، أليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 401، ص 409.

[2]– زايد مراد، **دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 261.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 269-276، بتصرف.

وفي هذا الإطار يبين المنشور 19/م ع ج/ المؤرخ في 1996/03/04 . المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك و يوضح مهامها و المتمم بالمنشور 048/م ع ج/400 المؤرخ في 2007/03/13 ، والذي إستحدث تنظيما جديد على المستوى المركزي وعلى المستوى الخارجي (المديريات الجهوية ، مفتشيات أقسام الجمارك) ، وقسما مهام إدارة الجمارك إلى مهام تقليدية (مهمة جبائية ،مهمة حمائية) ، ومهام حديثة (مهمة اقتصادية ، مهمة متمثلة في المساعدة على إتخاذ القرار).

أولا: مهام إدارة الجمارك:

أ- مهام تقليدية :

- ✓ **مهمة جبائية** : أي تحصيل الحقوق و الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع و السلع المستوردة و المصدرة و تحويل عائداتها إلى الخزينة العمومية.
- ✓ **حماية الإقليم الوطني**: لإدارة الجمارك مهمة تطبيق القوانين التي تحمي صحة المواطن و تحافظ على الثروة الحيوانية , النباتية , الفنية , الثقافية , و الأثرية كونها تخدم و لو بطريقة غير مباشرة عموم الاقتصاد الوطني.

ب- مهام حديثة

- ✓ **مهمة اقتصادية** : أي الحرص على حماية الإقتصاد الوطني في ظل المنافسة غير المتكافئة بتطبيق مجموعة قوانين و أنظمة خاصة مع مراقبة الحدود الوطنية و الأنشطة الداخلية بالإضافة إلى إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية و مكافحة الأنشطة الموازية.
- ✓ **المساعدة في إتخاذ القرار** : وذلك من خلال الإحصائيات المسجلة من طرف إدارة الجمارك في إطار التجارة الخارجية والتي تساعد سلطة إتخاذ القرار على الاعتماد على النتائج المسجلة ، وكذا مساعدة المتعاملين الاقتصاديين في نشاطهم الاقتصادي.

ثانيا: لمحة عن مفتشية الأقسام بغرداية:

أ/ تعريف مصلحة المفتشية الاقسام

هي مصلحة من المصالح الإقليمية التابعة للمديرية الجهوية بالأغواط , أنشأت طبقا للمرسوم التنفيذي 331/93 المؤرخ في 1993/12/27 المتمم و المكمل للمرسوم التنفيذي 76/91 المؤرخ في 1991/03/16 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك . (المفتشيات) .

يقع مقر مفتشية أقسام الجمارك بغرداية بمدخل المدينة بحي بوهراوة الذي يمر عبره الطريق الوطني رقم 01 و الرابط بين العاصمة و غرداية ، و هو مقر جديد استلمته الإدارة أواخر سنة 2007 و يتكون من ثلاث بنايات:

- **الهيكل الإداري** : و الذي يشمل المصالح الإدارية للمفتشية.
- **الهيكل الإجتماعي** : و يشمل المراقد و النادي و المطعم.
- **المخازن:** و يحتوي على مرآب للسيارات و مخازن البضائع و التشكين وحضيرة مستقلة لإيداع البضائع ووسائل النقل.
- **حضيرة المحجوزات** : يتم فيها إيداع وسائل النقل المحجوزة ، مزودة بمركز للحراسة .
- بالإضافة إلى مقر مكتب الجمارك بالمنيعة

ب/ المصالح الإدارية لمفتشية أقسام الجمارك بغرداية

- **رئيس مفتشية الأقسام.**

يترأس المفتشية رئيس بصفته مفتش عميد (CID) ، وهو تحت السلطة المباشرة للمدير الجهوي بالأغواط و كذلك تحت السلطة الإدارية و التقنية للمدراء الفرعيين للمصالح الجهوية ، حيث يخضع لكلَ منهم في حدود اختصاصه .

- **مهام رئيس المفتشية.**

يضطلع السيد رئيس المفتشية بعدة مهام مفصلة بالمنشور رقم 19/م ع ج/400 المؤرخ في 1996/03/04 , المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك و يوضح مهامها و المتمم بالمنشور 048/م ع ج/400 المؤرخ في 2007/03/13 و نذكر منها على سبيل المثال:

– توجيه مصالح العمليات التجارية المنظمة في مكاتب جمركية و مصالح الرقابة المنظمة في المفتشيات الرئيسية أو الفرق.

– ضمان ممارسة السلطة السلمية على جميع الموظفين بالمفتشية.

– تحويل التعليمات الصادرة عن السلطة الأعلى إلى مصالحه ، و السهر على تطبيقها.

–السهر على تطبيق الإجراءات في إطار المحافظة على ممتلكات الدولة ، و أمن أعوان الجمارك أو المتعاملين مع الإدارة

– مساعدة المدير الجهوي في إعداد جدول الحركة للموظفين بين المصالح الجهوية.

– تمثيل الإدارة على المستوى الولائي أمام السلطات المدنية و العسكرية.

– الإمضاء على أوامر بالصرف بتفويض من المدير الجهوي و في حدود اختصاصه و على الأوامر بالمهمة للأفراد الموضوعة تحت سلطته.

– يعتبر المسؤول الأول على سير و تنسيق عمل المصالح داخل مفتشية الأقسام.

– ضمان التطبيق الصحيح و الموحد لكل القوانين و التنظيمات المكلفة إدارة الجمارك بتطبيقها و لهذا الغرض يساعد السيد رئيس المفتشية ثلاثة أقسام هي:

– قسم المنازعات الجمركية.

– قسم المستخدمين و الشؤون العامة.

– قسم الشؤون التقنية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمديرية الجمارك –غرداية–

الشكل رقم (2–3) يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الجمارك –غرداية–

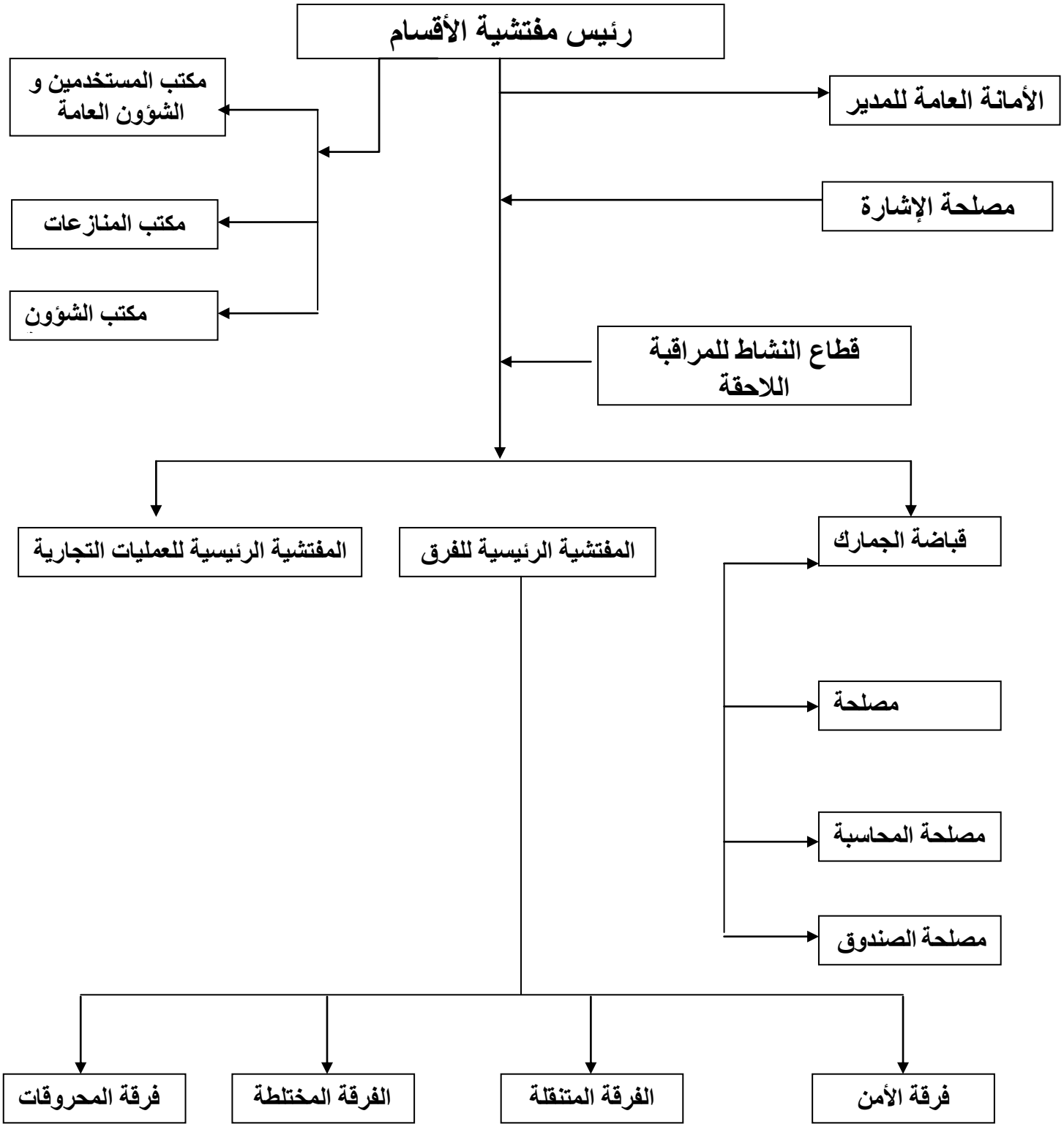

المطلب الثاني: الإطار التشريعي:

الإطار التشريعي يتمثل في القوانين واللوائح والتعليمات والمراسيم بمختلف أنواعها والتي تنظم مهنة الرقابة، وتلزم المؤسسة بإحترامها وتطبيقها، حيث أن هناك بوادر في إطار تطوير المهنة على السعي نحو إمكانية تبني العديد من أنواع الرقابة العالمية في المستقبل ومن بينها الرقابة التجارية، إنطلاقا من القوانين الحالية نورد أهمها فيما يلي:

أولا: القوانين والمراسيم والقرارات المرتبطة بها:

أ- القانون التجاري: صدر بموجب الأمر 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري[1]، وقد خضع إلى عدة تعديلات منذ صدوره، ونذكر أهم تعديل وهو:

- **المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أبريل 1993**، المعدل والمتمم، والذي أضاف 172 مادة جديدة وعدل 79 مادة.[2]

ب- قانون المحاسبة المالية: وهو قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، وكذا شروطه وكيفيات تطبيقه، وقد ركز على تحديد كل ما يتعلق بمسك المحاسبة وتسجيل العمليات المحاسبية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية وعرضها ورقابتها وتبلغيه[3]، وقد إتبع بجملة من القرارات والمراسيم توضحه ومن أهمها:

- **المرسوم التنفيذي رقم 156/08 الصادر في 26-05-2008**، حيث تضمن على النقاط التي تطرق، ولم يتطرق اليها القانون 11/07، ولكن بطريقة أكثر تفصيل، وقصد تحديد كيفيات تطبيق المواد (30-36-40-5-7-8-9-22-25) من القانون 11/07.

- **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، حيث يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد (36-37-38-41-42-43-16-18-25-26-30-31-33-34-35) من المرسوم التنفيذي رقم 156/08.

---

[1]- الأمانة العامة للحكومة، **القانون التجاري**، المؤرخ في سنة 2007، ص 1.

[2]- نفس المرجع السابق، **جدول تحليلي للمواد المعدلة والملغاة والجديدة**، ص 1 – ص 10، بتصرف.

[3]- الأمانة العامة للحكومة، **قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المالي المحاسبي**، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 3 .

- **المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 2009/04/04**، والمحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، حيث يهدف إلى تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة 24 من القانون رقم 11/07 والمتعلقة بمسك المحاسبة بموجب نظام الإعلام الآلي.[1]

ج- قانون الممارسات التجارية: صدرت عدة القوانين تختص بتنظيم الممارسات التجارية داخل الجزائر، ونلخص أهمها في:

- **القانون رقم 02/04 المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.
- **القانون رقم 08/04 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.
- **القانون رقم 06/10 المؤرخ في 15 أوت سنة 2010**، يعدل ويتمم القانون رقم 02/04، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، وقد إتبع بعدة مراسيم تشرحه ونذكر أهمها وهي:
- **المرسوم التنفيذي رقم 140/13 المؤرخ في 10 أبريل سنة 2013**، يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة.

- **المرسوم التنفيذي رقم 141/13 المؤرخ في 10 أبريل سنة 2013**، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 458/05 المؤرخ في 30 نوفمبر 2005، الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات إستيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها.[2]

د- القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد[3]، والذي إحتوى ضمنيا على معايير التدقيق المتعارف عليها GAAS ومعايير التدقيق الدولية ISA في مواده وبشكل سطحي، والذي إتبع بعدة مراسيم تنفيذية وقرارات تحدد مختلف الجوانب المتعلقة به، ونذكر من أهمها ما يلي:

---

[1]- سايج فايز، **أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 2، البليدة، 2015، ص 140- ص 142، بتصرف.

[2]- مديرية التجارة لولاية ورقلة، (31-12-2017/ سا 23:22)، **http://www.dcommerce-ouargla.dz**

[3]- الأمانة العامة للحكومة، **قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2010، ص 3- ص 11.

- **المرسوم التنفيذي رقم 202/11 المؤرخ في 26 مايو سنة 2011**، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها.[1]

- **القرار 24 جوان 2013**، المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات[2]، والذي إتبع **بقرار 12 يناير 2014**، والمحدد لكيفيات تسليم هذه التقارير، حيث إحتوى على 15 معيار حول تقارير مالية لمحافظ الحسابات.[3]

هـ- قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام: صدر في شكل مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، حيث نصت المادة 09 منه على منح حرية للمؤسسات الإقتصادية العمومية في إبرام الصفقات العمومية، ومع ذلك يتعين عليها إعداد إجراءات إبرام الصفقات حسب خصوصياتها، على أساس مبادئ حرية الإستفادة من الطلب والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات، والعمل على اعتمادها من طرف هيئاتها الإجتماعية.[4]

ثانيا: الأوامر الرئاسية:

- **الأمر الرئاسي رقم 25/95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995**، والمتضمن تسيير رؤوس الأموال المنقولة ملك للدولة، والذي ألغى كل قوانين الإصلاحات الإقتصادية بما فيها القانون 01/88 الخاص بالقانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية.

ثالثا: المراسيم التنفيذية:

- **المرسوم التنفيذي رقم 96/09 المؤرخ في 29 فيفري 2009**، والمحدد لكيفية مراقبة وتدقيق التسيير للمؤسسات الإقتصادية في المادة 02، بضرورة إنشاء هياكل للتدقيق الداخلي في المؤسسات والإهتمام بها.

رابعا: التعليمات:

[1]- الأمانة العامة للحكومة، **مرسوم تنفيذي رقم 202/11 المؤرخ في 26 مايو سنة 2011**، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر بتاريخ 1 جوان سنة 2011، ص 19.

[2]- الأمانة العامة للحكومة، **قرار المؤرخ في 24 جوان 2013**، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر بتاريخ 30 أبريل 2014، ص 12

[3]- الأمانة العامة للحكومة، **قرار المؤرخ في 12 جانفي 2014**، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2014، ص 22، بتصرف.

[4]- الأمانة العامة للحكومة، **قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام**، مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الصادر في مارس 2016، ص 4.

التعليمة رقم 07/SG/79 المؤرخة في 30 جانفي 2007، الصادرة من وزارة ترقية الإستثمارات والمتضمنة وضع مصلحة التدقيق الداخلي وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية.[1]

خامسا: المقررات: أصدرت وزارة المالية 12 معيار خاص بالمعايير الجزائرية للتدقيق (**NAA**) على ثلاث مجموعات وهي:

- **المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016**، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.[2]
- **المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016**، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.[3]
- **المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017**، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.[4]

❖ المرسوم الرئاسي رقم 07-308 : المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 المحدد لكيفيات التوظيف للأعوان المتعاقدين و حقوقهم وواجباتهم و العناصر المشكلة والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم.

❖ المرسوم التنفيذي رقم 08-04 : المؤرخ في 19 يناير 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية.

❖ المرسوم التنفيذي رقم 09-415 : المؤرخ في 16 ديسمبر 2009 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة.

[1]- يزيد صالحي، عبد الله مايو، **واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، العدد 09 ، 2016، من ص 62-64، بتصرف.

[2]- وزارة المالية، **المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ** 04 فيفري 2016.

[3]- وزارة المالية، **المقرر رقم 150 المؤرخ في 04 أكتوبر 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ** 04 أكتوبر 2016.

[4]- وزارة المالية، **المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ** 15 مارس 2017.

المبحث الثاني: عرض النتائج

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول إلى الطريقة المتبعة وأدوات الدراسة، سنستعرض في هذا المبحث النتائج المتوصل إليها عن طريق عرض النتائج ومناقشتها.

المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة

توزيع الميزان التجاري خلال فترة 2013-2016

جدول رقم(2-2) يوضح توزيع الميزان التجاري في الفترة 2013-2014

	2013		2014		نسبة التطور%
	دينار	دولار	دينار	دولار	
الواردات	4 368 548	55 028	4 719 708	58 580	6.45
الصادرات	5 157 233	64 974	4 837 538	60 054	-7.57
وضعية الميزان التجاري	788 685	9 946	117 830	1 474	
معدل الصرف	118		103		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الشكل (2-4): تطور التجارة الخارجية للفترة 2013-2014

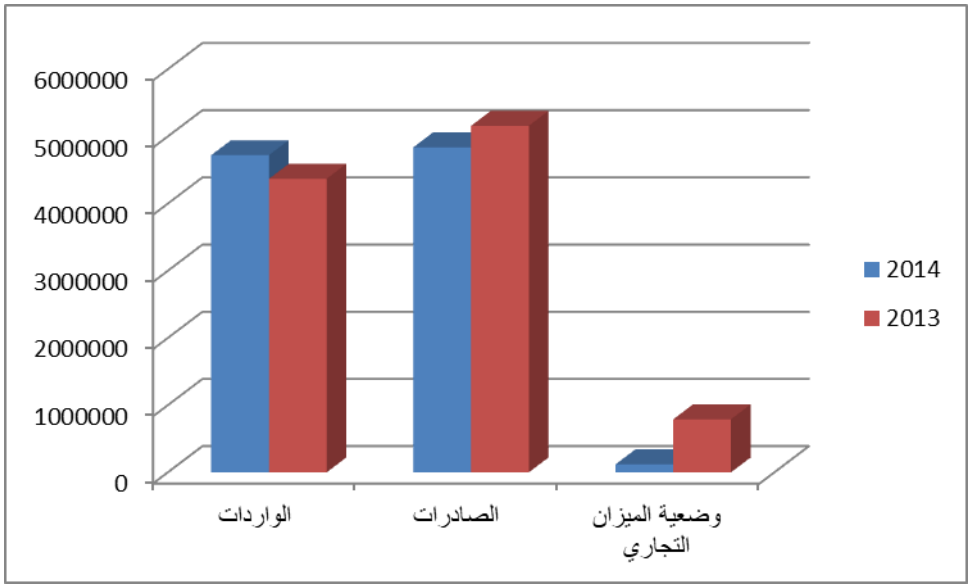

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات ببرنامج EXEL

الجدول رقم (2-3) يوضح توزيع الميزان التجاري للفترة 2014-2015

	2014		2015		نسبة التطور%
	دينار	دولار	دينار	دولار	
الواردات	4 719 708	58 580	5.193 460	51 702	-11.74
الصادرات	4 837 538	60 054	3 481 837	34 668	-42.27
وضعية الميزان التجاري	117 830	1 474	-1 711 623	-17.034	
معدل الصرف	103		67		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الشكل (2-5): تطور التجارة الخارجية للفترة2014-2015

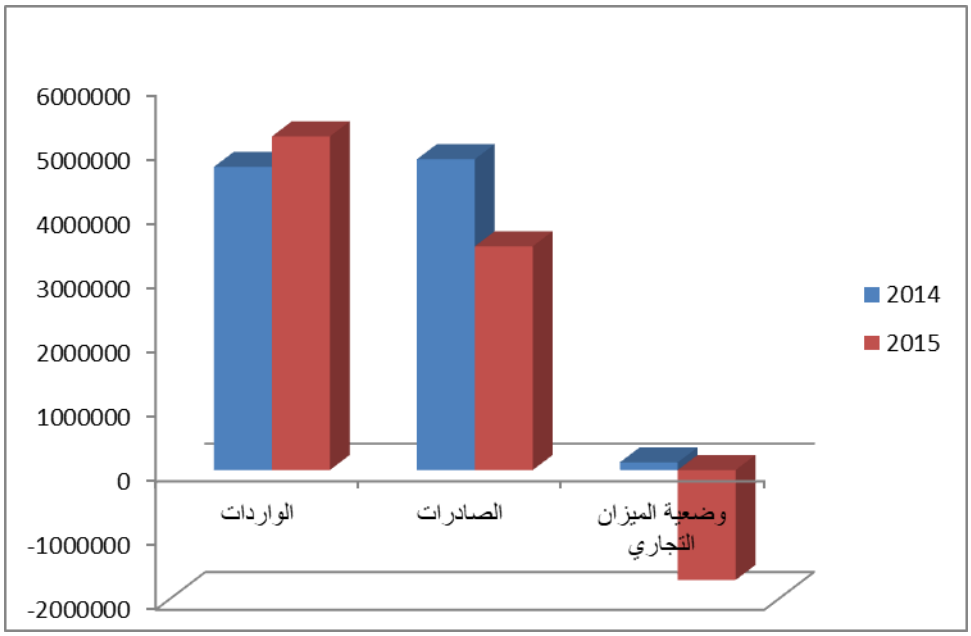

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات ببرنامج EXEL

الجدول رقم (2-4) يوضح توزيع الميزان التجاري في الفترة 2015-2016

	2015		2016		نسبة التطور%
	دينار	دولار	دينار	دولار	
الواردات	5 193 460	51 702	5 115 135	46 727	-9.62
الصادرات	3 481 837	34 668	3 161 344	28 883	-16.69
وضعية الميزان التجاري	-1 711.623	-17 034	-1 953 791	-17 844	
معدل الصرف	67		62		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الشكل (2-6): تطور التجارة الخارجية للفترة 2015-2016

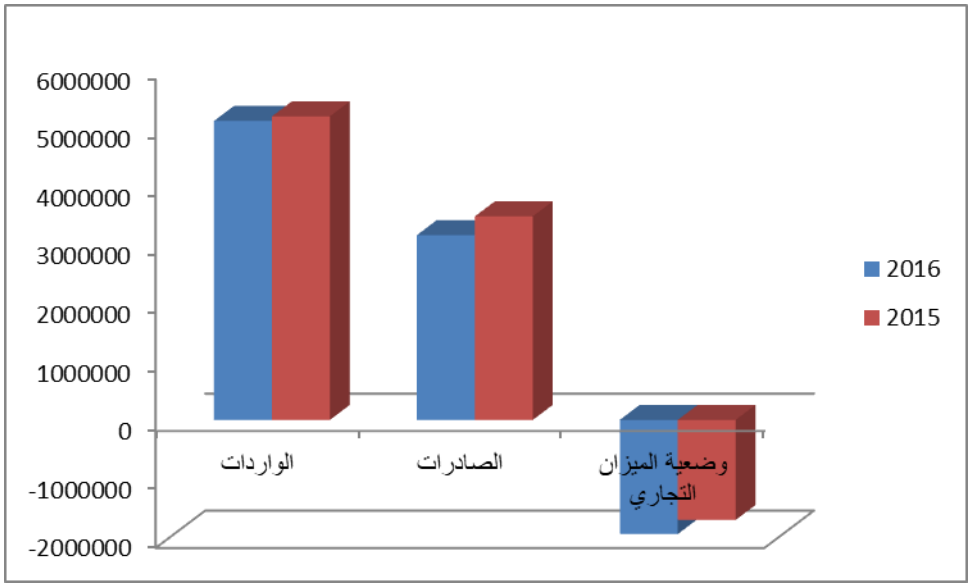

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات ببرنامج EXEL

عرض نتائج الواردات خلال فترة 2015-2016

الجدول رقم (2-5) يوضح الاتجاه العام

	2015		2016		نسبة التطور%
	دينار	دولار	دينار	دولار	
الواردات	5 193 460	51 702	5 115 135	46 727	9 62-
الصادرات	3 481 837	34 668	3 161 344	28 883	16 69-
وضعية الميزان التجاري	1 711 623-	17 034-	1 953 791-	17 844-	
معدل الصرف	67		62		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الجدول رقم (2-5): يوضح الواردات لمجمل المنتجات

مجموعة المنتجات	2015		2016		نسبة التطور %
	قيمة	%نسبة	قيمة	%نسبة	
منتجات غذائية	9316	18.02	8224	17.60	11.72-
منتجات موجهة كاداة الانتاج	15970	30.89	14333	30.67	10.25-
تجهيزات	17740	3431	15895	34.02	10.40-
مواد مستهلكة غير غذائية	8676	16.78	8275	17.71	4.62-
المجموع	51702	%100	46727	100%	9.62-

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

جدول رقم (2–6) يوضح مجموع ورادات المنتجات الرئيسة

المنتجات الرئيسية	2015		2016		نسبة التطور %
	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	
أجهزة كهربائية للهواتف	1219.55	6.87	1244.89	7.83	2.08
سيارات نقل الاشخاص والسلع	1501.13	8.46	782.36	4.92	–47.88
عنفات (توربينات) نفاثة و عنفات دافعة	1262.38	7.12	529.69	3.33	–58.04
لوحة التجهيزات و التجهيزات المماثلة	389.96	2.20	494.83	3.11	26.89
جرارات	460.22	2.59	469.99	2.96	2.12
جداول، لوحة المفاتيح و التحكم	414.57	2.34	467.63	2.94	12.80
أجزاء يمكن التعرف عليها لآلات توليد الكهرباء	492.40	2.78	449.93	2.83	–8.63
الطائرات	531.83	3.00	444.82	2.80	–16.36
محرك الانارة الضوئية الكبرة	420.91	2.37	442.83	2.79	5.21
الجرافات (بولدوزارت)	498.38	2.81	422.73	2.66	–15.18
المجموع الجزئي	7191.33	40.54	5749.70	36.17	–20.05
الاجمالي	17740	100%	15895	100%	–10.40

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الجدول رقم: (2-7) يوضح مجموع واردات المواد المدرجة في الجدول

المنتجات الرئيسية	2015		2016		نسبة التطور %
	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	
انبوب الحديد و الصلب	863.22	5.41	1240.22	8.65	43.67
شريط الحديد و الصلب	1403.60	8.79	1174.67	8.20	-16.31
زيوت البترول المميعة	1980.72	12.40	1032.32	7.20	-47.88
بناء مجموعة اجزاءات البناءات	744.94	4.66	895.20	6.25	20.17
الزيوت الموجة للصناعة الغذائية	653.74	4.09	704.52	4.92	7.77
بوليمر الإيثلين	529.08	3.31	514.09	3.59	-2.83
خشب العازل	559.12	3.50	477.26	3.33	-14.64
مواد مغلفة	675.08	4.23	441.17	3.08	-34.65
اسمنت مائي	473.96	297	305.97	2.13	-35.44
متعدد الأسيتال	309.64	1.94	302.47	2.11	-2.32
المجموع الجزئي	8193.10	51.30	7087.89	49.45	-13.49
الاجمالي	15970	100%	14333	100%	-10.25

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الجدول رقم(2–8): يوضح مجموع واردات المواد المدرجة في الجدول

المنتجات الرئيسية	2015		2016		نسبة التطور %
	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	
أدوية	1973.45	22.75	2020.70	24.42	2.39
سيارات سياحية	2038.16	23.49	1292.02	15.61	–36.61
قطع غيار واكسسوار السيارات	394.86	4.55	393.96	4.76	–0.23
ثلاجات (برادات)، مجمدات	264.64	3.05	279.31	3.38	5.54
الاثاث واجزائها	243.13	2.80	235.87	2.85	–2.99
اقمشة خيط من الياف اصطناعية	138.83	1.60	163.51	1.98	17.78
مدافئ وتجهيزات مطاعم	144.33	1.66	152.67	1.84	5.78
اطارات مطاطية جديدة	139.21	1.60	144.02	1.74	3.46
مواد اخرى من الحديد و الصلب	91.17	1.05	112.01	1.35	22.86
كتب وكتيبات ومطبوعات مماثلة	123.94	1.43	104.25	1.26	–15.89
المجموع الجزئي	5551.72	63.99	4898.32	95.19	–11.77
الاجمالي	8676	100%	8275	100%	–4.62

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الجدول رقم(2–9): يوضح مجموع واردات المواد المدرجة في الجدول

المنتجات الرئيسية	2015		2016		نسبة التطور %
	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	
الحبوب القمح، الدقيق	3541 20	38.01	2881 34	34.18	–20.61
الحليب ومشتقاته	1170 37	12.56	985 11	11.98	–15.83
السكر ومشتقاته	751 20	8.06	912 25	11.09	21.44
الشاي والقهوة	378 15	4.06	395 91	4.81	4.70
خضر جافة	386 28	4.15	365 51	4.33	–7.69
اللحوم	259 28	2.78	233 34	2.84	–10.00
المجموع الجزئي	6486 43	69.63	5694 46	69.24	–12.21
الاجمالي	9316	100%	8224	100%	–11.72

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الفرع الثاني: عرض نتائج الصادرات خلال فترة (2015-2016)

جدول رقم (2-10) يوضح صادرات خارج قطاع المحروقات

المنتجات الرئيسية	2015		2016		نسبة التطور %
	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة	
الطاقة والازوت	419 44	21.30	447 68	25.14	6.73
الزيوت و مشتقاته من القطران	524 88	26.66	388 18	21.80	-26.04
امونياك مائية	477 02	24.23	323 92	18.19	-32.10
سكر القصب والشمندر	149 85	7.61	231 65	13.01	54.59
فوسفات الكالسيوم	95 29	4.84	77 99	4.38	-18.16
التمر	34 70	1.76	37 52	2.11	8.13
محروقات حلقية	52 05	2.64	36 32	2.04	-30.22
كحول اللاحلقية	29 28	1.49	26 38	1.48	-9.90
الهيدروجين، الغاز المميع	27 28	1.39	24 39	1.37	-10.59
خيوط، اشرطة	1 79	0.09	19 19	1.08	-
المجموع الجزئي	1 812	92.01	1 613	90.58	-10.95
الاجمالي	1 969	100%	1 781	100%	-9.55

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الجدول رقم (2–11) يوضح توزيع بصيغة التمويل

طرق التمويل	سنة2015		سنة 2016		التطور%
	القيم	الهيكل%	القيم	الهيكل%	
دفعة واحدة	30 422	58.84	27 797	59.49	-8.63
خطوط القرض	19 475	37.67	17 263	36.94	-11.36
العملة الصعبة الخاصة	18	0.03	3	0.01	-83.33
اخرى	1 787	3.46	1 664	3.56	-6.88
المجموع	51 702	100%	46 727	100%	-9.62

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق إدارية من المؤسسة

الشكل (2–7): توزيع الصادرات حسب صيغة التمويل

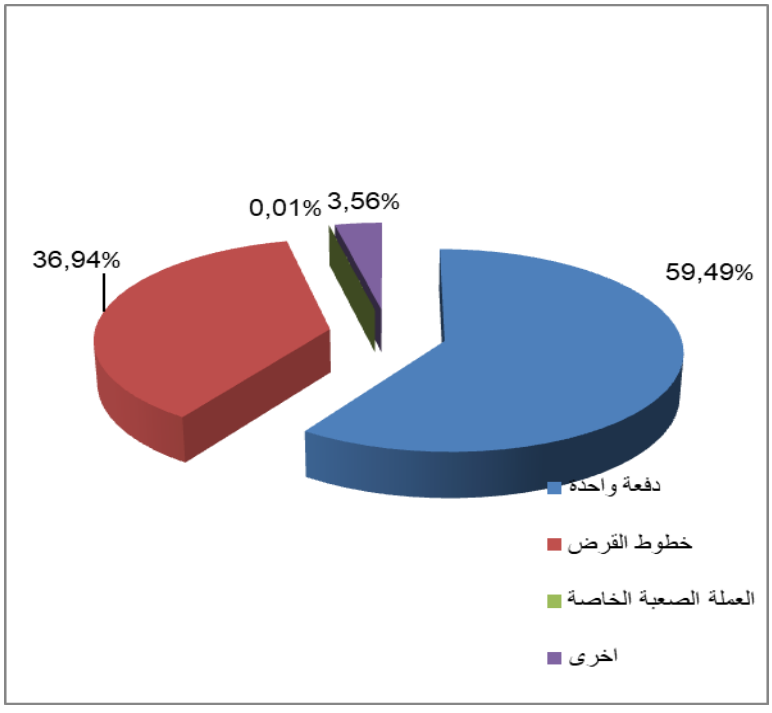

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات ببرنامج EXEL

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج

الفرع الأول: تحليل ومناقشة وضعية الميزان التجاري للفترة 2013-2016

من خلال النتائج الميزان التجاري للفترة الممتدة من سنة 2013 الى سنة 2016 نلاحظ انه من خلال عملية معاينة المبالغ المتعلقة بعمليات التصدير و الاستيراد وكذا تحديد حالة الميزان التجاري

- **المقارنة بين سنة 2013 و 2014:**

أ. بالنسبة للواردات:

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (2-1) والشكل رقم (2-1) ان مجموع الورادات بالنسبة لسنة 2014 ارتفع مقارنة بسنة 2013 حيث ازداد من 4368.548 دج في سنة 2013 الى 4719.708 دج في سنة 2014، اي بنسبة % 6.45 ارتفاع وهذا ما يقابله بالدولار الامريكي فقد ارتفع بمبلغ معتبر حيث سجل في سنة 2013 مبلغ قدر ب 55.028 اما في سنة 2014 فقد شهد ارتفاعا ملحوظا قدر ب58.580 دولار امريكي بنسبة ثابتة قدرت هي كذلك ب 6.45% يفسر هذ الارتفاع الى التوجه بالاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة.

ب. بالنسبة للصادرات:

يتضح من خلال الشكل رقم (2-1) و من الجدول رقم (2-1) تسجيل أدنى قيمة للصادرات في سنة 2014 قدرها 538 837 4 دج بعد إن كانت في سنة 2013 تقدر بـ 233 157 5دج أي بنسبة انخفاض 7.57%، وهذا ما يقابله بالدولار الامريكي حيث سجل هو كذلك انخفاض قدر ب 054 60 في سنة 2014 مقارنة بالسنة 2013 التي سجل فيها ارتفاعا ملحوظا قدر ب 974 64 وبنفس نسبة الانخفاض السابقة والتي قدرت ب 7.57%.

ج. بالنسبة للميزان التجاري:

يتبين من خلال الشكل رقم (2-1) و الجدول رقم (2-1) نلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائض قدر ب 685 788دج في سنة 2013 ليشهد عجزا في سنة 2014 والذي قدر ب 117.830 دج بالعملة الوطنية ؛وما يقابله بسعر الصرف (الدولار الامريكي) حيث شهد هو الاخر فائضا محسوسا في سنة 2013 قدر ب 946 9 مقارنة بسنة 2014 التي سجلت هي الاخرى عجزا قدر بـ 474 1 .

اما بالنسبة لمعدل التغطية الواردات بالنسبة للصادرات انخفض من 118 في سنة 2013 الى 103 في سنة 2014.

- **المقارنة بين سنة 2014-2015**

أ. بالنسبة للواردات:

يتضح من خلال قرائتنا للجدول رقم (2-2) و الشكل رقم (2-2) أن مبلغ الواردات شهد انخفاضا في سنة 2014 بـ 708 719 4 دج مقارنة ب سنة 2015 التي قدرت ب 460 193 5 دج أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 11.24% بالعملة الوطنية وهذا ما يقابله بالعملة الصعبة حيث شهدت هي الاخر انخفاضا في مبلغ الصادرات من 580 58 في سنة في2014 الى 702 51 في سنة 2015 وبنفس نسبة انخفاض 11.74%

ب. بالنسبة للصادرات:

يتضح من خلال الجدول رقم (2-2) و الشكل رقم (2-2) ان مبلغ الصادرات بالعملة الوطنية انخفض من 538 4.837 دج في سنة 2014 الى 481.837 3 دج في سنة 2015، وما يقابله بالعملة الصعبة (دولار امريكي) حيث سجل ادنى قيمة له في سنة 2015 والتي قدرت ب 668 34 مقارنة بسنة 2014 التي سجلت هي الاخرى ارتفاعا محسوسا قدر بـ 054 60 وبنسبة انخفاض 42.27.%

ج. بالنسبة للميزان التجاري:

من خلال الجدول رقم (2-2) و الشكل رقم (2-2) نلاحظ ان الميزان التجاري بالعملة الوطنية عرف فائض تجاري في سنة 2014 قدر ب 830 117 دج في حين سجل في سنة 2015 عجز قدر ب 623 711 1- دج، وهذا ما يقابله بالعملة الصعبة حيث سجل في سنة 2014 فائض معتبر مقدر ب 474 1 مقارنة بسنة 2015 التي سجل فيها عجزا مقدر ب 034 17-

اما بالنسبة لمعدل التغطية الواردات بالنسبة للصادرات فقد انخفض هو الاخر من 103 سنة 2014 الى 67 سنة 2015

المقارنة بين 2015-2016:

بالنسبة للواردات:

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2-3) والشكل رقم (2-3) ان مبلغ الورادات بالعملة الوطنية انخفض في سنة 2016 الى 135 115 5دج مقارنة بسنة 2015 التي شهدت هي الاخرى ارتفاعا قدر بـ460 193 5دج غير انها سجلت نسبة تطور منخفضة قدرت ب 9.62%، اما في المقابل فقد سجل الدولار الامريكي هو الاخر انخفاضا معتبرا في سنة 2016 قدر هذا الانخفاض بـ 727 46 اما في سنة 2015 فقد سجل مبلغ 702 51 وبنسبة منخفضة ثابتة هي الاخرى قدرت ب 9.62%

بالنسبة للصادرات:

تبين لنا من خلال الجدول رقم (2-3) والشكل رقم (2-3) ان مبلغ الصادرات بالعملة الوطنية انخفض في سنة 2016 الى 161.344 3دج مقارنة بسنة 2015 التي شهدت هي الاخرى ارتفاعا قدر ب837 481 3دج أي بنسبة منخفضة قدرت ب 16.69%، اما في المقابل فقد سجل الدولار الامريكي هو الاخر انخفاضا معتبرا في سنة 2016 قدر هذا الانخفاض بـ 883 28 اما في سنة 2015 فقد سجل مبلغ 668 34 وبنسبة منخفضة ثابتة هي الاخرى قدرت ب 16.69%

بالنسبة للميزان التجاري:

من خلال الجدول رقم (2-3) و الشكل رقم (2-3) نلاحظ ان الميزان التجاري بالعملة الوطنية عرف عجز في سنة 2016 قدر ب 1.953.791- دج في حين سجل في سنة 2015 عجز قدر ب 1.711.623- دج، وهذا ما يقابله بالعملة الصعبة حيث سجل في سنة 2015 عجز مقدر ب 17.034- مقارنة بسنة 2016 التي سجل فيها عجزا مقدر ب 17.844-

تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجزا في الميزان التجاري ب **17.84 مليار دولار**، ما يعادل ارتفاع طفيف ب **4،8 %** المسجلة خلال سنة 2015.
هذا المؤشر يفسر في وقت واحد انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات و التي تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه.
من حيث نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب **62 %** في سنة 2016 مقابل **67%** مسجلة في سنة 2015.

اما بالنسبة لمعدل التغطية الورادات بالنسبة للصادرات فقد انخفض هو الاخر من 67 سنة 2014 الى 62 سنة 2015

ثانيا: التوجه العام

من خلال الجدول رقم (2-4) و الشكل رقم (2-4) نجد ان النتائج العامة المحصلة عليها المتعلقة بالمواد المستغلة في الصرف الخارجي الجزائري الممتدة لفترة سنة 2016، نتج عنها عجز في الميزان التجاري بمبلغ قدر ب 17.84 مليار دولار اي بمعدل ارتفاع قدره 4.8% استنادا للتقرير المرتبط بسنة 2015، هذا الانخفاض يرجع الى انخفاض جد مهم في الواردات مقارنة بالصادرات التي سجلت في الفترة المذكورة سالفا (2015).
من حيث تغطية الصادرات بالواردات نتائج التحليل افرجت عن معدل 62 في سنة 2016 مقارنة ب 67% سجلت في سنة 2015.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة هيكل المبادلات الخارجية:

2-1/ في مجال الواردات:

تحليل جدول رقم (2-5) مجموع المنتجات الرئيسة

تراجعت نسبة الواردات الجزائرية إلى **9.62%** مقارنة مع سنة **2015**، حيث اجتازت من **51.7 مليار دولار** إلى **46.72 مليار دولار**.

أما التوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال عام 2016، فيتبين من الجدول أسفله، انخفاضات بالنسبة لمجموعة "السلع الغذائية " بنسبة **11.72%**، "السلع الموجهة للإنتاج" بنسبة **10.25%**، "سلع المعدات" بنسبة **10.4%** ، و أخيرا، "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" بنسبة **4.62%**

حيث نلاحظ ان من بين المجموعات السلعية الاكثر تضررا هي المنتجات المستهلكة الغير غذائية و الغذائية حيث انخفضت نسبة المنتجات الغذائية المستوردة من 17.60% سنة 2016 بعدما كانت في سنة 2015 تقدر ب 18.02% اما بالنسبة للمنتجات المستهكلة الغير غذائية فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال سنتي 2015-2015 حيث كانت هذه الاخيرة في سنة 2015 تقدر نسبتها ب 16.78%ثم عاودت الارتفاع الى 17.71% سنة 2016.

اما من ناحية الاهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية كانت كالتالي:

سلع معدات: تحتل المرتبة الاولى بالنسبة للمجموعات السلعية الاخرى حيث اخذت قيمتها بالتناقص الطفيف من ادنى قيمة لها خلال سنة 2016 ب 1.5895 مليون دولار امريكي اي بنسبة 34.02% من اجمالي الورادات اما أعلى قيمة لها كانت سنة 2015 المقدرة ب 17740 مليون دولار امريكي اي بنسبة34.31% من اجمالي الورادات.

السلع المخصصة لادوات الانتاج: تحتل المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع المعدات فهي من بين السلع اللازمة الموصلة تشغيل عجلات الانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وقد بلغت قيمتها 15970 مليون دولار امريكي سنة2015 اي تمثل نسبة 30.89% ه اعلى قيمة لها خلال هذه الفترة وقيمة 14333 مليون دولار امريكي سنة 2016 اي بنسبة 30.67%.

تحليل الجدول رقم: (2-7) يوضح مجموع المواد المدرجة في الجدول

نتيجة الاختبار للمنتجات المستوردة اسفرت عن النتائج التالية:

التجهيزات الموجهة للتصدير فهي تمثل نسبة 30.67 % من مجموع الواردات الاجمالي وهي تحتوي على أجهزة كهربائية للهواتف، سيارات نقل الاشخاص والسلع، عنفات (توربينات) نفاثة و عنفات دافعة ، لوحة التجهيزات و التجهيزات المماثلة، جرارات، جداول، لوحة المفاتيح و التحكم، أجزاء يمكن التعرف عليها لآلات توليد الكهرباء، الطائرات، الجرافات (بولدوزارت)، محرك الانارة الضوئية الكبيرة من خلال ملاحظتنا لهذه المجموعة المستوردة نجد ان

أجهزة كهربائية للهواتف تحتل المرتبة الاولى حيث سجلت ارتفاعا بقيمة قدر ب 1.244.89 مليون دولار سنة 2016 بنسبة 7.83 % مقارنة بسنة 2015 التي شهدت تناقصا قدر بقيمة 1.219.55 مليون دولار اي بنسبة 6.87% ؛ اما في المرتبة الثانية فنجد ان: محرك الانارة الضوئية الكبيرة، أجزاء يمكن التعرف عليها لآلات توليد الكهرباء ؛ جداول، لوحة المفاتيح و التحكم ، جرارات، لوحة التجهيزات التجهيزات المماثلة قد ارتفعوا في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث كانت نسب الارتفاع متفاوتة ومقدرة ب2.79% ، 2.83%،2.94% ، 2.96 %، ،3.11% على التوالي، اما في المرتبة الاخيرة فنجد سيارات نقل الاشخاص والسلع، عنفات (توربينات) نفاثة و عنفات دافعة، طائرات، الجرافات (بولدوزارت)، قد انخفضت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 اي بنسب قدرت ب 4.92%، 3.33%، 2.80%، 2.66 على التوالي

تحليل الجدول رقم(2–8): يوضح مجموع المواد المدرجة في الجدول

السلع الموجهة لعملية الانتاج فهي تتعلق اساسا بالزبون حيث نجد في هذه المجموعة السلع التالية انبوب الحديد و الصلب، شريط الحديد و الصلب، زيوت البترول المميعة، بناء مجموعة اجزاءات البناءات، الزيوت الموجهة لصناعة الغذائية، بوليمر الإيثلين، خشب العازل، مواد مغلفة، اسمنت مائي، متعدد الأسيتال؛ ومن خلالقرائتنا للجدول لاحظنا ان انبوب الحديد و الصلب، احتلت المرتبة الاولى في سنة 2016 حيث قدرت قيمة الارتفاع ب 1.240.22 مليون دولار امريكي اي بنسبة 8.65% بعدما كانت في سنة 2015 بقيمة 863.22 مليون دولار امركي اي بنسبة 5.41%، اما في المرتبة الثانية فنجد متعدد الاسيتال، بوليمر الإيثلين، الزيوت الموجهة لصناعة الغذائية، بناء مجموعة اجزاءات البناءات قد ارتفعوا في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث قدرت نسب الارتفاع ب:2.11% ، 3.59%، 4.92%، 6.25%، على التوالي وفي المرتبة الاخيرة نجد: شريط الحديد و الصلب، زيوت البترول المميعة، خشب العازل، مواد مغلفة، اسمنت مائي، قد انخفضت في سنة 2016 مقارنة ب سنة 2015 أي بنسب قدرت ب 8.20%، 7.20%، 3.33، 3.08%، 2.13%، على التوالي

الجدول رقم(2–9): يوضح مجموع المواد المدرجة في الجدول

المنتجات المستهلكة غير الغذائية تاتي في المركز الثالث في التصنيف غير مهم حيث تمثل 17.71 % بحجم مبلغ 8.27مليار دولار المسجلة وهذا ما يقابله 4.62 % مقارنة بسنة 2015.

حيث نجد هذه المجموعة تحتوي على السلع التالية على التوالي: أدوية، سيارات سياحية، قطع غيار واكسسوار السيارات، الاثاث واجزائها، ثلاجات (برادات)، مجمدات، اقمشة خيط من الياف اصطناعية، مدافئ وتجهيزات مطاعم، اطارات مطاطية جديدة، مواد اخرى من الحديد و الصلب، كتب وكتيبات ومطبوعات مماثلة؛ من خلال ملاحظتنا لهذه المجموعة المستوردة نجد ان: الادوية احتلت المرتبة الاولى في سنة 2016 حيث قدرت قيمة الارتفاع ب 2.020.70 مليون دولار امريكي اي 24.42 %بعدما كانت في سنة 2015 بقيمة 1.973.45 مليون

دولار امركي اي بنسبة 22.75 % ، اما في المرتبة الثانية فنجد ان مجموعة مواد اخرى من الحديد و الصلب، اطارات مطاطية جديدة، مدافئ وتجهيزات مطاعم، اقمشة خيط من الياف اصطناعية، الاثاث واجزائها، ثلاجات (برادات)، مجمدات، قطع غيار واكسسوار السيارات قد ارتفعوا في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث قدرت نسب الارتفاع ب: 1.35%، 1.74%، 1.84%، 1.98%، 2.85%، 3.38%، 4.76% على التوالي

وفي المرتبة الاخيرة نجد ان سيارات السياحية، كتب وكتيبات ومطبوعات مماثلة قد انخفضوا في سنة 2016 مقارنة ب سنة 2015 أي بنسب قدرت بنسبة 15.61%، 1.26% على التوالي

تحليل الجدول رقم(2–9): يوضح مجموع المواد المدرجة في الجدول

اما في ما يتعلق بالمنتجات الغذائية فهي مصنفة في الترتيب الاخر بالنسبة لاهمية المنتجات المستغلة لسنة2016 حيث تاخذ حيز نسبة 17.6% من المجموع الكلي وهذا ما يقابله 8.22 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 هذه المجموعة سجلت انخفاض قدره 11.72 % .

داخليا هذه المنتجات عرفت انخفاضا في سنة 206 فيما يتعلق بالحبوب بمعدل 20.61 % والحليب و مشتقاته 15.83 % واللحوم 10 % والفواكه الجافة 7.69%.

اما في ما يتعلق بالسكر 21.44 % والقهوة و الشاي فهي تمثل 4.7%

حيث نجد هذه المجموعة تحتوي على السلع التالية على التوالي: الحبوب القمح، الدقيق، الحليب ومشتقاته، السكر ومشتقاته، الشاي والقهوة، خضر جافة، اللحوم، ؛ من خلال ملاحظتنا لهذه المنتجات الغذائية نجد ان: السكر و مشتقاته احتلت المرتبة الاولى في سنة 2016 حيث قدرت قيمة الارتفاع ب 912.25 مليون دولار امريكي اي 11.09 %بعدما كانت في سنة 2015 بقيمة 751.20 مليون دولار امركي اي بنسبة 8.06 % ، اما في المرتبة الثانية فنجد ان مجموعة اللحوم، الخضر الجافة، الشاي و القهوة قد ارتفعوا في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسب قدرت ب 2.84%، 4.33%، 4.84% على التوالي، في حين نجد ان الحليب ومشتقاته و الحبوب والدقيق والفرينة قد انخفضوا في سنة 2016 مقارنة ب سنة 2015 أي بنسب قدرت 34.18%، 11.98%.

جدول رقم (2–10) يوضح صادرات خارج قطاع المحروقات

2–2 في مجال الصادرات:

تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة **2016** بحصة **93.84%** من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره**17.12 %** مقارنة مع **2015**.

أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"، و التي لا تزال هامشية، بنسبة **6.16 %** فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل**1.78 مليار دولار امريكي**، مع تسجيل انخفاضا بنسبة **9.55 %** مقارنة مع **2015**.

تشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات اساسا مايلي:

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة **4.5 %** من الحجم الاجمالي للصادرات، أي ما يعادل **1.3 مليار دولار أمريكي**.
- السلع الغذائية بحصة **1.13 %** ، أي ما يعادل **327 مليون دولار أمريكي**.
- المواد الخام بحصة **0.29 %** بقيمة مطلقة تقدر ب **48 مليون دولار أمريكي**.
- سلع المعدات الصناعية و السلع الإستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي ب **0.18 %** و **0.06 %**.

حيث نجد هذه المجموعة تحتوي على السلع التالية على التوالي: الطاقة والازوت، الزيوت و مشتقاته من القطران امونياك مائية ، سكر القصب والشمندر، فوسفات الكالسيوم، التمر، محروقات حلقية، كحول اللاحلقية، الهيدروجين الغاز المميع، خيوط، اشرطة حيث احتلت الطاقة والازوت المرتبة الاولى في سنة 2016 حيث قدرت قيمة الارتفاع ب 447.68 مليون دولار امريكي اي 25.14 %بعدما كانت في سنة 2015 بقيمة 419.44مليون دولار امركي اي بنسبة 21.30 % ، اما في المرتبة الثانية فنجد ان خيوط واشرطة، التمر، سكر القصب و الشمندر، قد ارتفعوا في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسب قدرت ب 1.08%، 2.11%، 13.01% على التوالي، اما في المرتبة الاخيرة فنجد ان الزيوت ومشتقاته من القطران، امونياك المائية، الفوسفات و الكالسيوم، المحروقات حلقية، كحول اللاحلقية، الهيدروجين الغاز المميع قد شهدت انخفاضا يقدر ب 21.80%، 1819%، 4.38%، 2.04%، 1.48%، 1.37% على التوالي.

الفرع الثالث: تحليل توزيع الواردات حسب صيغة التمويل

تحليل الجدول رقم (2–11) يوضح توزيع بصيغة التمويل

تم تمويل الواردات في عام 2016 نقدا بمعدل 59.49 **%** أي ما يقارب 27.8 مليارد‌ولار **أمريكي**، مسجلة بذلك انخفاض بنسبة8.63 **%** مقارنة مع عام 2015. مولت طرق القرض 36.94 **%** من إجمالي حجم الواردات، أي انخفاض قدره 11.36**%**.

أما بقية الواردات يتم تمويلها عن طريق استخدام التحويلات المالية الأخرى بمعدل 3.57 **%** أي بقيمة مطلقة 1.66 مليار دولار امريكى.

الفرع الرابع: تحليل التوزيع من حيث المناطق الإقتصادية

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2016، ستبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين.

في الواقع ، تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل ب 94 ،60 **%** من وارداتنا و79.59 **%** من صادراتنا.

4-1 الاتحاد الاوروبي:

تبقى دول الاتحاد الاوربية دائما الشريك الرئيسي للجزائر، بنسب على التوالي 47،47 % واردات و 57.95 % صادرات.

وبالمقارنة مع عام 2015، سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي إنخفاض بنسبة 12.97 % مجتازة من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22.18 مليار دولار أمريكيفي عام 2016، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6.24 مليار دولار أمريكي أي 27.15 %.

داخل هذه المنطقة الاقتصادية، يمكن أن نلاحظ أن زبوننا الرئيسي هو إيطاليا، و التي تشمل أكثر من 16.55 % من المبيعات الخارجية، تليها إسبانيا بنسبة ب 12.33 % ثم فرنسا 11.05%.

بالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الاتحاد الأوروبي بـ 10.15 %، تليها ايطاليا واسبانيا بحصة 9.93% و7.69 % من إجمالي الواردات من الجزائر خلال عام .2016

4-2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي)

تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13.47 % من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان، و 21.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

وبالمقارنة مع عام 2015، فإنه ينبغي ان نشير إلى الزيادة في الصادرات المحققة مع هذه الدول (خارج الاتحاد الأوروبي ، حيث إجتازت من 5.29 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 6.25 مليار دولار أمريكي في عام 2016 ، أي ما يعادل 18.21 % قيمة نسبية. في حين أنواردات الجزائر من هذه الدول ، سجلت انخفاضا يقدر بـ 14.5% .

كما نلاحظ أن أهم المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها تركيا بنسب 5.01 % و4.14 % من الواردات القادمة من هذه الدول، و 11.17 % 4.27 % بالنسبة للصادرات إتجاه نفس هذه الدول.

4-3 باقي المناطق

إن المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق أخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة.

- يظهر الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية الأخرى (خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) تراجعا في حصصها من السوق بما يقارب من 21.6 % مقارنة مع عام 2015، أي إجتازت من 1.26 مليار دولار امريكى فى عام2015 إلى 989 مليار دولار أمريكي في عام 2016.
- دول "آسيا" تظهر انخفاضا طفيفا ما يقرب 2.17%، مجتازة من 14.26 مليار دولار أمريكي إلى 13.95 مليار دولار أمريكيخلال نفس الفترة.

- سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) انخفاض بما يقارب 7.4 **%** مقارنة مع 2015، حيث اجتازت من 2.23 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 2.06 مليار دولار عام 2016.
- سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية (خارج اتحاد المغرب العرب) انخفاض طفيف مقارنة مع عام 2015، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.49 مليار دولار امريكى ليصل إلى 2.31 مليار دولار امريكى وذلك بانخفاض قدره 6.87 **%**.
- وأخيرا، سجلت المبادلات التجارية مع بلدان أمريكا زيادة طفيفة بنسبة 0.67 **%** مقارنة مع عام 2015، مجتازت بذلك من 4.5 مليار دولارامريكى في عام 2015 إلى 4.53 مليار دولار أمريكي في عام 2016.

خلاصة الفصل الثاني :.

لقد سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي أجريناها على مستوى مديرية الجمارك لولاية غرداية بمعرفة كيفية القيام بالرقابة التجارية، و هذا من خلال النتائج المتوصل اليها في الميزان التجاري و معاينة المبالغ المتعلقة بعمليات الاستراد و التصدير، حيث توصلنا ان للميزان التجاري اهمية كبيرة في تقييم السياسة التجارية.

خاتمة

خاتمـــــــة

تعاقبت السياسات التجارية بين الحمائية المطبقة منذ القرن الخامس عشر الذي يبررها بزيادة ثروة الأمة وعظيمها من خلال الذهب و الفضة، عن طريق تقييد التجارة برفع الرسوم الجمركية، و يستندون إلى حجج منها دعم الأمن القومي، و حماية الصناعات الناشئة وفي أعقاب القرن السادس عشر تم تحرير التجارة و رفع كافة القيود أمامها.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

إجراءات الرقابة التجارية هي عبارة عن مراقبة الوثائق و تأتي بعد هذه المرحلة مطابقة مدى صحة هذه المعلومات ميدانيا، فهي عبارة عن تنفيذ الخطط وتحديد الأهداف من جراء هذه العمليات و المتمثلة في المعاينة

الفرضية الثانية:

هناك عدة أدوات للرقابة التجارية لمديرية الجمارك منها نظام الحصص على الاستيراد و نظام إيجار الدولة بالإضافة للميزان التجاري الذي لا يعتبر هو الوحيد

الفرضية الثالثة:

للرقابة التجارية عدة أدوات منها نظام الحصص و نظام إيجار الدولة اللذان يعتبران نظامين مهمين في الرقابة التجارية

النتائج المتوصل إليها:

إن العجز التجاري لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إليه بنظرة سلبية، بل يعتبر كحدث متصل بالدورة الاقتصادية .

يعد الميزان التجاري احد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية .

تقوم الرقابة التجارية بتلبية الرغبات المشروعة للمستهلك.

نظام الرقابة الناجح يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها .

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بأساليب الرقابة التجارية لمديرية الجمارك بغرداية
- إعطاء الاستقلالية لمديرية التجارة للقيام بمهامها و تقليل مركزية اتخاذ القرارات
- وضع خلية للمراقبة الآنية دون انتظار الأوامر من الجهات العليا

أفاق الدراسة:

- دور الفرق المختلطة في الرقابة التجارية
- تفعيل سياسة الرقابة لمساهمة في الرقابة التجارية الدولية
- دور الرقابة التجارية في الحد من الغش التجاري
- الرقابة ودورها في تحسين وضعية الميزان التجاري

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية

1 الكتب:

1. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي"النظرية و السياسة"، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، الاردن، 2011.

2. عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

3. عادل احمد حشيش، مجدي مُحَّد شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

4. طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الاسلامي، دار النفاس للنشر و التوزيع، الاردن.

5. مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي"مدخل السياسات"، تعريب"مُحَّد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، دارالمريخ، الرياض، 2007.

6. جاسم مُحَّد، التجارة الدولية، دار الزهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2007.

7. علي عبد الفتاح ابو شرارة، الاقتصاد الدولي، "نظريات و السياسات"، دار المسيرة، طبعة2، عمان، الاردن، 2012.

8. شريف علي الصوص، التجارة الدولية"الاسس و التطبيقات"، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2012.

9. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.

الرسائل والاطروحات:

-ماجستير:

1- زبير طيوح، اثر التجارة الخارجية على الميزان التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص التجارة الدولية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، دفعة 2014-2015

2- شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على التوازن ميزان المدفوعات في الدول النامية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015/2014.

3- الزهرة السيلت، الرقابة التجارية كأداة لحماية المستهلك، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق و مراقبة تسيير، جامعة غرداية 2015/2014.

4- سايج فايز، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 2، البليدة، 2015

المراجع الأجنبية:

الكتب: Les Livres

1. Peter.H.Lindert et P.Charle Kindleberger, economie internationale, 7éme éditition, Paris, 1982.
2. Duclophan, l'economie mondiale, CUJAS , PARIS , 1993 .

مواقع الأنترنت:

1. https://www.wto.org/ المنظمة العالمية للتجارة،تاريخ التصفح، 14-04-2018،
2. http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=64734 تاريخ التصفح 2018/6/2
3. http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1492-topic تاريخ التصفح 2018/6/2
4. https://www.mincommerce.gov.dz/ar/controle-des-pratiques-commerciales

5. http://www.dcworan.dz/images/wilaya/organ-ar-02.pngphp/2016-06-22-10-02-12
6. http://www.dcwghardaia.dz/index.php/direction/module-variations

الجرائد و المجلات:

1. الجريدة الرسمية العدد 04 الصادرة بتاريخ 2011/11/23
2. الجريدة الرسمية العدد 07 الصادرة بتاريخ 2007/01/28
3. الجريدة الرسمية العدد 25 الصادرة بتاريخ 2012/10/21
4. الجريدة الرسمية عدد 75لسنة 2009
5. الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007
6. ، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2010
7. الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر بتاريخ 1 جوان سنة 2011
8. الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر بتاريخ 30 أبريل 2014،
9. الجريدة الرسمية، العدد العدد24 ، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2014
10. نشرية وزارة التجارة ، حصيلة أنشطة و إحصائيات طبعة السداسي الأول لسنة 2011 العدد الثاني ، للوزير السابق مصطفى بن بادة .
11. يزيد صالحي، عبد الله مايو، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، العدد09 ،2016 .
12.

القوانين والمراسيم التنفيذية

الأمانة العامة للحكومة، قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الصادر في مارس 2016

وزارة المالية، المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ 04 فيفري 2016 .

وزارة المالية، المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ 15 مارس 2017.

وزارة المالية، المقرر رقم 150 المؤرخ في 04 أكتوبر 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ 04 أكتوبر 2016.

الأمانة العامة للحكومة، القانون التجاري، المؤرخ في سنة 2007

المرسوم التنفيذي رقم 11-09 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة و صلاحياتها و عملها

الملاحـــق

الملحق رقم 01:

PRINCIPAUX PARTENARES DE L'ALGERIE

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Clients	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
ITALIE	4 779	16,55	-8,87
ESPAGNE	3 562	12,33	61,76
USA	3 227	11,17	-47,46
FRANCE	3 192	11,05	-30,02
BRESIL	1 339	4,64	-9,28
CANADA	1 327	4,59	107,02
PAYS-BAS	1 282	4,44	-34,69
TURQUIE	1 232	4,27	-31,56
GRANDE BRETAGNE	1 129	3,91	-53,37
BELGIQUE	970	3,36	-2,61
PORTUGAL	820	2,84	-9,69
TUNISIE	610	2,11	-27,64
MAROC	589	2,04	-6,21
SINGAPOUR	542	1,88	83,11
INDE	511	1,77	89,96
Sous Total	25 111	86,94	
Total Général	28 883	100 %	

الملحق رقم 02:

PRINCIPAUX PARTENARES DE L'ALGERI

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Fournisseurs	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
CHINE	8 396	17,97	1,87
FRANCE	4 744	10,15	-12,59
ITALIE	4 642	9,93	-4,29
ESPAGNE	3 595	7,69	-8,96
ALLEMAGNE	3 009	6,44	-12,20
USA	2 342	5,01	-13,77
TURQUIE	1 933	4,14	-5,20
ARGENTINE	1 335	2,86	4,22
BRESIL	1 209	2,59	5,13
REP DE COREE	1 033	2,21	-11,78
INDE	920	1,97	-17,49
GRANDE BRETAGNE	765	1,64	-15,28
PAYS-BAS	694	1,49	-24,73
ARABIE SAOUDITE	646	1,38	5,56
PORTUGAL	612	1,31	.
Sous Total	35 875	76,78	

الملحق رقم 03:

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR GHOUPES D'UTILISATION

Valeurs en Millions

A l' Importation	ANNEE 2015			ANNEE 2016*			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	935 771	9 316	18,02	900 259	8 224	17,60	-11,72
Energie & Lubrifiants	238 659	2 376	4,59	141 420	1 292	2,77	-45,62
Produits Bruts	156 683	1 560	3,02	170 702	1 559	3,34	-0,06
Demi-Produits	1 208 799	12 034	23,28	1 256 930	11 482	24,57	-4,59
Biens d'Equipements Agricoles	66 705	664	1,28	54 850	501	1,07	-24,55
Biens d'Equipements Industriels	1 715 281	17 076	33,03	1 685 102	15 394	32,94	-9,85
Biens de Consommation (non-alimentaires)	871 562	8 676	16,78	905 872	8 275	17,71	-4,62
Total	5 193 460	51 702	100	5 115 135	46 727	100	-9,62

الملحق رقم 04:

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR GHOUPES D'UTILISATION

Valeurs en Millions

A l' Exportation	ANNEE 2015			ANNEE 2016*			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	23 585	235	0,68	35 780	327	1,13	39,15
Energie & Lubrifiants	3 284 086	32 699	94,32	2 966 373	27 102	93,84	-17,12
Produits Bruts	10 602	106	0,31	9 204	84	0,29	-20,75
Demi-Produits	160 421	1 597	4,61	142 176	1 299	4,50	-18,66
Biens d'Equipements Agricoles	51	1	-	5	-	-	-
Biens d'Equipements Industriels	1 941	19	0,05	5 827	53	0,18	178,95
Biens de Consommation (non-alimentaires)	1 151	11	0,03	1 979	18	0,06	63,64
Total	3 481 837	34 668	100	3 161 344	28 883	100	-16,69

الملحق رقم 05:

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

Valeurs en Millions de USDollars

A l'Importation	ANNEE 2015		ANNEE 2016		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	25 485	49,29	22 179	47,47	-12,97
O.C.D.E (Hors U.E)	7 363	14,24	6 295	13,47	-14,50
Autres Pays d' Europe	1 225	2,37	909	1,95	-25,80
Amérique du Sud	2 822	5,46	2 857	6,11	1,24
Asie	11 850	22,92	11 618	24,86	-1,96
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	1918	3,71	1934	4,14	0,83
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	680	1,32	697	1,49	2,50
Pays d' Afrique	359	0,69	238	0,51	-33,70
Total	51 702	100	46 727	100	-9,62

الملحق رقم 06:

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2015		ANNEE 2016		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	22 976	66,27	16 739	57,95	-27,15
O.C.D.E (Hors U.E)	5 288	15,25	6 251	21,64	18,21
Autres Pays d' Europe	37	0,11	80	0,28	116,22
Amérique du Sud	1 683	4,85	1 678	5,81	-0,30
Asie	2 409	6,95	2 331	8,07	-3,24
Océanie	71	.	.	.	.
Pays Arabes (Hors U.M.A)	572	1,65	385	1,33	-32,69
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	1 550	4,47	1 368	4,74	-11,74
Pays d' Afrique	82	0,24	51	0,18	-37,80
Total	34 668	100	28 883	100	-16,69